مادة النظم الاقتصادية

اولا : مفردات المنهج

1- مدخل لدراسة النظم الاقتصادية
- **المفهوم**
- **الاهمية**

2- القوى المؤثرة في النظام الاقتصادي
- **العناصر** المكونة **للنظام الاقتصادي**
- **عملية تكوين النظام الاقتصادي**

3- علاقة النظام الاقتصادي بالنظرية الاقتصادية والنظام السياسي

4- انواع النظم الاقتصادية

5- النظام الرسمالي
- **نشأته وتطوره**
- **سمات النظام الرأسمالي**
- **مؤسسات النظام الرسمالي**
- **الطبيعة الديناميكية للنظام**
- **عناصر القوه والضعف للنظام**

6- النظام الاشتراكي ومفهومه

7- النظرية الماركسية :
- **طبيعة النظرية**
- **الانتقال التاريخي لها**
- **النظرية الماركسية في القيمة والاجور**
- **نظرية ماركس في فائض القيمة وتراكم راس المال**
- **الانتقادات الموجهة لنظرية ماركس**

8- الاشتراكية المركزية
- **المفهوم والتعريف**
- **خصائص هذا النظام**

9- النموذج السوفيتي المركزي
- **التطور التاريخي**
- **المؤسسات الاقتصادية**
- **الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي السوفيتي**
- **انهيار الاتحاد السوفيتي- العوامل الداخلية والخارجية –**

10- الاشتراكية والمتغيرات الدولية الجديدة والاشكال البديلة للاشتراكية الماركسية

11- اشتراكية الدولة الاهداف والمشاكل

12- النظام الاقتصادي المختلط

- مفهوم النظام
- اهميته وابرز سماته

13- نموذج من النظام الاقتصادي الرأسمالي (الاقتصاد الياباني)

14- نموذج من النظام الاشتراكي (الاقتصاد الصيني)

15- نموذج من النظام المختلط (الاقتصاد الهندي)

أنواع النظم الاقتصادية

بعد الإجابة عن سؤال ما هو النظام الاقتصادي لا بُدَّ إلى الإشارة إلى أبرز النظم الاقتصادية السائدة في العالم، والتي يتمُّ من خلالها تنظيم العمليات المالية ووضع الإطار العام للقرارات الاقتصادية في الدول التي تُطبَّق هذه النظم الاقتصادية فيها، ومن أبرز النظم الاقتصادية ما يأتي:

1- **النظام الرأسمالي:** يعدُّ النظام الرأسمالي من أهمِّ النظم الاقتصادية، ومن أهمِّ مبادئه تعظيم الملكية الفردية، وتمتُّع الأفراد بحُرِّية كبيرة في مجال التملُّك وجمع الثروات والدخول في عمليات الاستثمار.

2- **النظام الاشتراكي:** وهو من الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على التخطيط المركزي للاقتصاد، بحيث تسيطر الحكومات على الموارد الاقتصادية والعناصر الإنتاجية، ومن أبرز ما يتميّز به هذا النظام الاقتصادي قدرته على حل بعض المشكلات التي وقع فيها النظام الرأسمالي.

3- **النظام الاقتصادي المختلط:** يأتي النظام الاقتصادي المختلط في حالة وسطية بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال وجود مستوى معقول من الحرية الاقتصادية الفردية، مع وجود بعض التدخلات الحكومة في العملية الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة.

4- **النظام الاقتصادي الإسلامي:** وهو من أكثر الأنظمة الاقتصادية شمولية وتكاملًا، ومن أبرز ما يتميّز به هذا النظام الاقتصادي أنّه ليس وَضْعيًا لأنّه يستمد أحكامه من مصادر التشريع، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، كما أنّه لم يأتِ لتحقيق أهداف الأفراد على حساب الجماعات، أو الجماعات على حساب الأفراد، بل يهدف إلى تحقيق مصلحة الإنسانية بأسرها .

- **مفهوم النظام الاقتصادي :**

هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه. ويركز النظام الإقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعدّ النظام الإقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثِّر فيه. وعرّف أنتونيلي Antonelli النظام الإقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان. وهو عند سومبارت Sompart المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

- الجوهر: أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.
- الشكل: أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الإقتصادي والعلاقات بين جميع المسهمين في النشاط الإقتصادي كنوع الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- المحتوى المادي: أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يُحصل بوساطتها على السلع والخدمات.

- اهمية دراسة مادة النظم الاقتصادية

ان دراسة النظم الاقتصادية تساعد على فهم الاتي :

1- ان الدراسة المقارنة للنظم الاقتصادية تساعد الباحث في النظام الاقتصادي على فهم كيف يعمل النظام وماهي تأثيراته على مخرجات العملية الاقتصادية التي توثر بها قوى مختلفة اجتماعية وسياسية وجغرافية وثقافية وعوامل اخرى ويعمل النظام على تطوير المجتمع .

2- ان المبادئ التي يعمل طبقا لها النظام الاقتصادي والاجتماعي المحدد غالبا ما تؤخذ على انها الخصائص العامة له كالحرية في النظام الاقتصادي الرأسمالي والتخطيط في الاقتصادي الاشتراكي .

3- ان القوانين التي تشكل الاتجاهات العامة لكل نظام قد تكون خاصة او عامة فتوصيفها في كل نظام وفهم كيف يعمل النظام في ظلها انما يشكل المدخل الضروري لتعميق الادراك بالطريقة التي يؤسس فيها القرار الاقتصادي .

4- تأتي اهمية دراسة الانظمة الاقتصادية في ضوء القوانين الموضوعية العامة والخاصة وهذا يمثل الاطار الذي ينبغي التحرك ضمنة لأجراء المقارنات بين مختلف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية .

5- ان اي نظام اقتصادي اجتماعي لا يمكن ان يكون حلا لمشكلة في لحظة معينة تاريخية قد لا تظهر على هذا النحو في فترة زمنية اخرى ومكان اخر فكل شيء يخضع لحركة وتطور المجتمع نفسة .

6- ان دراسة الانظمة الاقتصادية والاجتماعية يتيح لنا مجالا واسعا للتعرف على المشكلات التي عانتها هذه الانظمة والنجاحات التي واكبت تطورها واسباب هذا النجاح والاستفادة من التجارب وخاصة في البلدان النامية .

ثانيا – **التمييز بين النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي :**

ان المذهب الاقتصادي يمثل (مجموعة القيم والمبادئ والافكار الاقتصادية التي يعتقد مجموعة من الناس او غالبية المجتمع بضرورة الالتزام بها في بناء النظام الاقتصادي الامثل) او هو (النظام الفكري الذي يحتوي على مجموعة من الاقتراحات تقيم الاوضاع والاحداث الاقتصادية بغية اجراء تغيرات فيها) .

اما النظام الاقتصادي فهو يمثل (واقع الحياة الاقتصادية بالياتها ومؤسساتها التي تعمل او تحاول العمل بموجب تلك المبادئ اي ان دراسة النظام الاقتصادي ينطوي على احكام واقعية تصف ما هو كائن فعلا)

ثالثا – القوى المؤثرة في النظام الاقتصادي

يمكن توزيع هذه القوى الى مقولات تتضمن كل منها عدد من العناصر وهي :

1- **مستوى التطور الاقتصادي :**

ويمكن ان يقاس بواسطة مؤشرات متباينة من ضمنها (مستوى حصة الفرد من الدخل ، ونسبة نمو هذه الحصة من الدخل ، وحصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي ، ومساهمة النشاطات الاولية والثانوية من الاستخدام الكلي او في الناتج المحلي الاجمالي) ولهذه القوة تأثيرها الواضح في تحديد المتغيرات الممكنة الحدوث في الهيكل الاقتصادي حيث تستخدم عادة في تشخيص مستوى التطور الاقتصادي والاثار التي يتركها على طبيعة النظام نغسه .

2- **المظاهر الاجتماعية والثقافية التي تمارس تأثيرها على النظام الاقتصادي :**

وابرزها (العرق ، والحرفة ، والدخل ، والصحة ، الدين ، وعوامل الاخرى مثل التقاليد والعادات والقيم والمعتقدات الاجتماعية كما تلعب الايدولوجية دور اهمها في المجال الاقتصادي والايدلوجيا الاقتصادية في المجال الاقتصادي تشير الى مجموعة الافكار المتصلة بالفعل الاقتصادي ويظهر تأثيرها من خلال زواياه عديدة فهي توثر في وسائل واهداف النظام والادوات الخاصة به ، اي انها تؤثر مؤسسيا وادواتيا على النظام الاقتصادي .

3- البيئة الطبيعية للنظام مثل الحجم (السكان ، المساحة) الموقع (المناخ ، سطوح البحار) والموارد الطبيعية الاقتصادية اذ تؤثر بشكل غير مباشر من حيث انها تساعد في تحديد مستوى وشكل التطور الاقتصادي .

ويلاحظ على هذه العوامل انها غير ثابتة وانما هي عرضة للتغيير والتطور عبر الزمن وبالتالي يتطور النظام الاقتصادي وتتغير ملامحة بمرور الوقت ومع ذلك يمكن القول ان الاطار الفكري المادي للنظام الاقتصادي يتغير بسرعة اكبر من الاطار الفكري والثقافي للمجتمع .

رابعا : علاقة النظام الاقتصادي بالنظرية الاقتصادية

ان هدف النظرية هو تفسير الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد واسبابها وهي عادة تبدا بتحليل ظروف اساسية معينة مؤثرة في النشاط الاقتصادي تم وضع التفسير العلمي المحدد للطريقة التي ينبغي ان يعمل طبقا لها اي نظام اقتصادي ، غير ان ذلك لا يعني انطباق الواقع مع النظرية بالضرورة فليس هناك نظرية تستطيع وصف حركة كل العناصر التي تتكون منها النظام الاقتصادي وهنا نجد التباين في وجهات النظر بين قضية اقتصادية اتجاه قضية اقتصادية اخرى .

فبما ان التفكير الاقتصادي هو تفكير علمي يجب ان تتطابق مفاهيم النظرية الجديدة مع الواقع وتساعد على تفسي أحداثه وتزداد اميتها كلما كانت اكثر قدرة على قدرتها على التبوء وامكانية اختبارها بالأحداث الواقعية .

لذا فان مهمة البحث الاقتصادي هو وصف وتحليل وشرح العالم الواقعي ومن ثم اقتراح المعالجات البديلة للمشكلة الواقعية في محيط الاقتصاد وعلية فان النظرية الاقتصادية تدرس السلوك الذي يوضح اي شكل افضل يمكن ان نتخذ القرارات فيه من قبل المؤسسات والتنظيمات الفاعلة والتي تشكل النظام الاقتصادي .

خامسا : علاقة النظام الاقتصادي بالنظام السياسي

تتميز العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والعلوم النفسية وغيرها من حقول المعرفة العلمية بالتداخل والترابط وبما ان لفظ السياسة يشير الى انها تعني فن قيادة الدولة والسياسة جزء من البناء الاجتماعي وتعبير عن شكل النظام الاقتصادي المسيطر ، فيمكن القول انها ميدان من النشاطات التي ترتبط بعلاقات بين الطبقات والامم والفئات الاجتماعية الاخرى التي يتكون منها المجتمع ، وبسبب والارتباط الوثيق بين السياسة والاقتصاد وتأثير السياسة على الاقتصاد بشكل كبير لان الارتباط الوثيق بين السياسة والاقتصاد يجعل تأثير السياسة على الاقتصاد ظاهرة متفاعلة ومتبادلة وتأثير مع وعن طريق السلطة السياسية تتمكن الفئات الاجتماعية ان تعبر عن سيطرتها وموقفها عن الاقتصاد .

لذا فان فصل السياسة عن الاقتصاد يؤدي الى الانزلاق نحو صياغة سياسات بأهداف لا تتطابق والظروف الموضوعية الملموسة ولا المستوى الذي وصله المجتمع ولا التوازن الفعلي بين قوى المجتمع السياسية ، فالسياسة لا يمكن ان تكون اعتباطية ولا يمكن فصلها عن مطالب التطور المجتمعي بل هي تعبر عن نزاعات التطور الاقتصادي وتنطلق من خصائصه الجوهرية وهناك امثلة كثيرة تاريخية تشهد على ان سياسة دولة معينة عملت على انعاش الاقتصاد وازدهاره او بالعكس .

- **العناصر المكونة للنظام الاقتصادي :**

لكل نظام اقتصادي أهداف ووسائل لتحقيقها ، كما أن لكل نظام طريقة معينة لتحديد الأهداف وتحديد أهميتها ومن ثم ترتيبها وفقاً لسلم الأولويات المقررة ، وهنا تتمايز الأنظمة الاقتصادية وتختلف بعضها عن البعض الآخر لا في نوع الأهداف المرحلية الموضوعة بل في رؤية النظام نفسه للمشكلة التي تواجهه وهي غالباً ما تخضع لتأثير الفلسفة التي يعتنقها النظام وأسلوب التفكير الاقتصادي.

أن الأنظمة الاقتصادية تشتمل على عناصر اقتصادية تقرر مدى تمايزها واقترابها بعضاً من بعض وفي العادة يشار إلى العناصر الآتية :

1- الوظائف.

2- الخصائص الهيكلية.

3- الأداء الاقتصادي.

أولاً : الوظائف :

وتتضمن وظائف النظام ما يأتي :

أ- التخصيص الأمثل للموارد :

لقد نشأت النظرية الاقتصادية عن افتراضات أساسية عن كيفية تصرف الإنسان في مواجهة المشكلة الاقتصادية التي جرى افتراض أنها مشكلة الندرة وبما أن الموارد الانتاجية المستخدمة في انتاج السلع والخدمات تتصف بالمحدودية مما جعل انتاج السلع والخدمات محدودة أيضاً ، وهذه الظاهرة أدخلت علم الاقتصاد السياسي عنصرين هما (الندرة والاختيار) والسلعة النادرة كما تقول لنا النظرية وهي سلعة اقتصادية وتتضمن قائمة ما يندر من سلع طائفة واسعة التي لا تكون في ظرف تاريخي محدد في متناول الإنسان ، لذلك كان بعض الاقتصاديين يشير إلى أن القضية الأساسية لعلم الاقتصاد تتضمن في جانب منها الكيفية التي يقوم بها البشر ومن خلالها بالاختيار خاصة عندما تكون البدائل المتاحة محدودة.

إذن محدودية الموارد الاقتصادية مادية كانت أو بشرية تجعل الأنظمة الاقتصادية تسعى إلى تحديد الأهداف التي يجب إنجازها حسب الأولوية ، فعلى أي نظام أن يقرر ما هي السلع والخدمات التي يجب إنجازها حسب الأولوية ، فعلى أي نظام أن يقرر ما هي السلع والخدمات التي يجب انتاجها وبأية كمية ، ولماذا لا يتم إنتاجها بصورة غير محدودة ؟ ولماذا علينا إجراء المفاضلة ووضع جدول للأولويات ، فيلاحظ هنا أن القرارات المتعلقة بهذه الأسئلة يتم اتخاذها في النظام الاشتراكي مركزياً ، أي من قبل السلطة المركزية للتخطيط ، بينما تكون هذه القرارات فردية ، أي يقوم بها المنظمون وفقاً لحافز الربح واسترشاداً بمؤشرات السوق في الناظم الرأسمالي.

ب- النمو الاقتصادي :

يمكن تعريف النمو الاقتصادي (أنه الزيادة الكمية في مستوى الانتاج الكلي من السلع والخدمات أو زيادة الانتاج الحقيقي للفرد) ويعد النمو الاقتصادي من الأهداف المهمة والمشتركة بالنسبة للنظم الاقتصادية (رغم محدودية دلالته التحليلية كمؤشر اقتصادي) ، ورغم (تباين مفاهيمه وطرق احتسابه) بالنسبة للنظامين الاشتراكي والرأسمالي وهناك ثلاثة عوامل تحدد محتوى النمو الاقتصادي هي الاستثمار المادي والبشري والتقدم التقني ومستوى التنظيم الاقتصادي ، كما يعتمد معدل النمو الاقتصادي على مقدرة النظام في التأثير على التفضيلات الفردية فيما يتعلق بالادخار مقابل الانفاق الاستهلاكي والعمل مقابل الفراغ.

وطبقاً لأهمية هذا الهدف وبسبب ضرورة المفاضلة الناجمة عن محدودية الموارد آنفة الذكر يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد حجم الموارد التي يتم توجيهها نحو انتاج السلع الاستهلاكية وحجم الموارد التي يتم توجيهها نحو انتاج السلع الرأسمالية (الاستثمار) وأن هذه القرارات تتخذ بصورة مركزية في النظام الاشتراكي وبصورة فردية من قبل المنظمين في النظام الرأسمالي.

ج- الاستقرار الاقتصادي :

يقصد بالاستقرار الاقتصادي ثبات المستوى العام للأسعار والمحافظة على معدلات مقبولة من البطالة ونقص الاستخدام بشكل دوري وعدم حدوث تقلبات في مستوى النشاط

الاقتصادي من حيث ارتفاع معدلات البطالة أو انخفاضها أو الكساد ثم الانتعاش (بصورة حادة) ، أن مما يتصف به النظام الرأسمالي هو حصول هذه التقلبات بصورة دورية تسمى (الدورات التجارية).

أنا بالنسبة للنظام الاشتراكي فأن الاشتراكيين يفترضون أن التخطيط المركزي اذلي تتولاه الحكومة يحول دون حدوث هذه التقلبات الحادة ، حيث يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة لإعادة النظر في تخصيص الموارد من أجل التأثير على مسار الاقتصاد القومي.

وتعتبر البيئة المستقرة شيئاً أساسياً في تحقيق الكفاءة في اقتصاد ما ، وموضوع الاستقرار من الممكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف محددة هي (نمو الناتج الحقيقي) ، (الاستخدام التام) ، (استقرار الأسعار) ، وهذه الأهداف متداخلة ومترابطة فبدون الاستخدام التام من المحتمل ألا يتحقق نمو الناتج بشكل كامل ، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.

إلا أنه يمكن القول بشكل عام أن من الصعب على أي نظام اقتصادي تجنب هذه التقلبات بصورة تامة وإنما يمكن العمل على تخفيف حدتها بشكل أو بآخر.

د- العدالة في توزيع الدخل والثروة :

تعد هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية لأي نظام اقتصادي ، فليس هناك نظام يستطيع أن يجاهر بعدم عدالته في توزيع الدخل والثروة بافتراض أنه لا يسعى لتحقيق العدالة وهو افتراض لا سند له في الواقع العملي ، وفي النموذج النظري فكل الأنظمة تعلن نواياها في تحقيق توزيع منصف للثروات والدخول والنوايا شيء والواقع شيء آخر والفروض النظرية قد لا تتطابق مع الشكل القائم للواقع الاقتصادي.

إن قضية توزيع الدخل المقترن بالعدالة هي أكثر القضايا مثار الجدل بين المذاهب الاقتصادية ، وعليها يدور الخلاف والنقاش ، والمقصود من الوجهة النظرية بتوزيع الدخل (الكيفية التي يتم من خلالها إعطاء كل مساهم في العملية الانتاجية أو في النشاط الاقتصادي مقدار الدخل المناسب لمساهمته وبشكل لا يثير اعتراضه أو رفضه).

إن توزيع الدخل يرتبط بالملكية فيما إذا كانت خاصة أو عامة وبمصادر الدخل الأساسية ، وفي هذه النقطة ثمة اختلاف شاسع في طرائق توزيع الدخل ، ففي الاقتصادات الرأسمالية يمتلك الأفراد عوامل الانتاج ولقاء جهودهم في العملية الانتاجية يتسلمون دخولاً يفترض أن تكون متناسبة مع مستوى مساهماتهم وعلى هذا الأساس يعطى لأصحاب رأس المال(الفائدة) ومالكي الأرض (الريع) وللمنظمين (الأرباح) وللعمال (الأجور) ويقوم جهاز الأسعار في السوق بمهمة تخصيص هذه العوامل وتوجيهها نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية دون الحاجة إلى عمل خطة عمل من قبل الدولة لإنجاز هذه المهمة ، أن من أهم نتائج هذه العملية هي بروز ظاهرة سوء توزيع الدخل بسبب تمركز الملكية بأيدي نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع.

أما في النظام الاشتراكي فأن وسائل الانتاج مملوكة ملكية عامة ، وبالتالي فأن الأجور والرواتب تعد المصدر الوحيد للدخل ، لذلك يكون التفاوت في توزيع الدخل في ظل هذا النظام أقل حدة بكثير مقارنة بالنظام الرأسمالي ، وبعكس هذا التفاوت المعتدل في النظام الاشتراكي كمية ونوعية العمل المنجز من قبل الأفراد ، لذا ينظر الاقتصاديون في النظام الاشتراكي كمية ونوع العمل المنجز من قبل الأفراد ، لذا ينظر الاقتصاديون الاشتراكيون إلى قدرة النظام الاشتراكي على تحقيق العدالة في التوزيع ، وبالتالي يستطيع هذا النظام أن يحقق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية.

وعلى العموم تبنى مسألة العدالة في التوزيع من الموضوعات التي تشكل ملمحاً من ملامح ضعف وهشاشة الاقتصاد وعدم استجابته لحاجات المجتمع.

ثانياً : الخصائص الهيكلية :

من الحقائق التاريخية أن الأنظمة الاقتصادية ليست حالة ساكنة بل متحركة زماناً ومكاناً ، فهي تتعرض للتغير والتحول كما تتغير وتتحول وبنفس الاتجاه المعتقدات والأفكار والقيم المتصلة بالأنظمة.

أن من أهم الخصائص الهيكلية التي تجعل كل نظام مختلف عن الآخر تشتمل الآتي :

أ- مستوى التطور الاقتصادي :

أي المرحلة التاريخية لمستوى محدد من التطور يحصل في الاقتصاد يأتي بفعل عوامل مختلفة ومتباينة ووفقاً لنظريات التطور فأن الأنظمة الاجتماعية مرت بمراحل من التطور في اتجاهاته ومعدلات النمو مما أثر في شكل التطور وأساسه ، فالنظرية الماركسية أفادت بالنظام الخماسي لمراحل التطور انطلاقاً من تفسيرها المادي التاريخي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية وكل مرحلة انبثقت عن المرحلة السابقة ، فالمجتمعات انتقلت من المشاعية البدائية ثم العبودية إلى الإقطاع ثم الرأسمالية ، فيما تكون المرحلة الاشتراكية هي المرحلة النهائية وهذه ترسيمة معروفة في الأدبيات الماركسية.

أما المدرسة الألمانية التاريخية قدمت رؤية وتفسير ذات طابع تاريخي فعلى أساس الشكل النقدي للتبادل جرى إعمام المراحل الثلاثة ، المقايضة ، الاقتصاد النقدي ، الاقتصاد الائتماني ، وطبقاً لمصادر نوع النشاط قالت بعض اتجاهات هذه المدرسة بأن مراحل نمو التطور هي خمس ، (مرحلة الصيد والرعي) ، (مرحلة الزراعة) ، (المرحلة التجارية) ، (المرحلة الصناعية) ، (المرحلة الزراعية التجارية الصناعية).

ومن النظريات الشائعة نظرية روستو الأمريكي الذي حدد تطور المجتمعات عبر خمسة هي (مرحلة المجتمع التقليدي) (مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق) (مرحلة الانطلاق) (مرحلة السير نحو النضج) (مرحلة الاستهلاك الواسع) وكان منطلقة في هذا التوصيف التكنولوجيا ودورها في الاقتصاد وتطوره.

ب- معيار الموارد الاقتصادية :

وهنا يمكن تصنيف الأنظمة الاقتصادية طبقاً لمستوى اعتمادها على عوامل الانتاج الثلاثة ، العمل ، الأرض ، رأس المال ، وقد نظر إلى الأنظمة التي تعتمد على العاملين الأول والثاني على أنها مختلفة فيما صنفت الأنظمة التي تعتمد على رأس المال بأنها متقدمة.

ج- ملكية وسائل الانتاج :

كل نظام اقتصادي له إطاره الشرعي الذي في ضوئه تتحدد حقوق أصحاب الموارد وتتحدد الجهات المسيطرة على النشاط الاقتصادي وطريقة تنظيمه وبالتالي تعيين أشكال التنظيمات المؤسسية الفاعلة في النظام الاقتصادي.

فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج تفترض الشكل الفردي للتنظيم حيث يمارس الأفراد سيطرتهم على المؤسسات والمشروعات المملوكة من قبلهم ويمثل المشروع الفردي سواء كان يعمل في ظروف الاحتكار أو في ظروف المنافسة التامة السمة الغالبة في النظم اللبرالية مع توفر إمكانية فعلية لظهور أشكال محددة من المؤسسات ذات الطابع الحكومي ، حين تباشر الدولة وضع ملكيتها تحت تصرفها وتقوم بإدارتها مباشرة ، كما أن هناك شكلاً آخر من التنظيم الاقتصادي هو الشكل التعاوني الذي يعبر عن السيطرة المشتركة للرأسمال الخاص والحكومي ولكل شكل من أشكال الملكية والتنظيم قواعد لإدارته والعمل فيه وأسس محددة لاتخاذ القرار والتخطيط لتنفيذه.

في مقابل ذلك تتصف بعض الاقتصادات بدور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي حيث لا ملكية خاصة بل ملكية عامة تؤول بموجبها العوائد الناتجة عن استخدام رأس المال الطبيعي فيها وجهة نظر الدولة وفلسفتها ونظريتها الاقتصادية ، وترسم الدولة وتحدد وسائل التنفيذ ، فيما تكون أنظمة الملكيات الفردية والتعاونية محدودة التأثير على النشاط الاقتصادي ويتحدد وزنها النسبي في هيكل الناتج المحلي طبقاً للمساحة التي تشغلها في الاقتصاد.

د- مركز القوة الاقتصادية :

يمكن المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية في ضوء مبدأ التحكم في القرار الاقتصادي ، فالاقتصادات التي تتخذ فيها قرارات الاقتصاد من قبل فرد (مشروع أو مؤسسة خدمية أو انتاجية) أو من قبل مجموعة أفراد هي اقتصادات فردية ، فيما يكون الاقتصاد ذات صفة جماعية حين تتولى الدولة اتخاذ القرار الاقتصادي عبر مؤسساتها الخططية.

في النوع الأول : من الاقتصادات تخضع عملية اختيار الأهداف وتنفيذها لمبدأ التفضيلات الفردية ونظرة الأفراد لتخصيص الموارد الاقتصادية ويكون تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة مبدأ موجهاً لعملية التفضيل.

أما في الاقتصادات الجماعية المخططة : فان اختيار الأهداف يخضع لتفضيلات المخططين الذين يأخذون بنظر الاعتبار عند تحديدهم لها الحاجات الجماعية للأفراد وليس الطلب الكلي ، فتخصيص الموارد الانتاجية وتوزيعها طبقاً للأهداف المعلنة والمخططة لا يمثل نظام الأسعار سوى أداة من الأدوات المستخدمة في التخصيص والتوزيع وليس الأداة الحاسمة.

وقد اقتضت التطورات الحاصلة في النظم الرأسمالية عن ظهور الاقتصاد المؤسسي التنظيمي حيث تتركز قوة الاقتصاد بين مجموعة من المنظمات الجماعية وبضمنها الحكومة أو أفراد ذوي أهلية وكفاءة علمية وإدارة عالية أي كما أسماهم (جون جالبرث) بالتكنوقراط حيث يتعاظم دورهم في الاقتصاد الرأسمالي.

هـ – الحوافز الاقتصادية :

يعد التنظيم الاقتصادي مسألة مهمة لتأثيره على سلوك الأفراد لأن تغير هيكل الحوافز يقود إلى تغير سلوك الأفراد وهنا تمايزت واختلفت النظم الاقتصادية فيما بينها.

ففي الاقتصادات الاشتراكية اكتفت بالشكل المعنوي للتحفيز على زيادة الانتاج ورفع معدلات الانتاج وعمل بهذا المبدأ لفترة طويلة ثم بدأت القناعة بأهمية منح المحفزات المادية بدأت تمثل توجهاً آخر بعد أن تبين أن الدوافع المعنوية وحدها لا تكفي ، فالعمل بمبدأ الحوافز المالية تزيد في اندفاع العامل نحو العمل ويرفع مدير المشروع قدرته على التجديد والابتكار وينشط العاملون باتجاه خفض الفجوة بين العوائد المتوقعة والتكاليف ، أي زيادة الأرباح إذا تم منح العاملين محفزات مادية تحت أي شكل من الأشكال لكل الفاعلين في النشاط الاقتصادي

على نحو يشعرهم بالانتماء الفعلي للمؤسسة أو المشروع أو المجال الاقتصادي الذي يعملون فيه.

و- تنظيم القوة الاقتصادية :

عادة تتخذ تنظيم القوة الاقتصادية شكلين 0مركزي وغير مركزي ، الاقتصادات الرأسمالية تستخدم مبدئياً التنظيم الحكومي والملكية العامة في ميادين مختارة ، فضلاً عن الضرائب لتصحيح مسار قوى العرض والطلب وهنا يمكن أن يتخذ التنظيم شكلاً مركزياً ، غير أن الخاصة المميزة لهذه الاقتصادات هي اللا مركزية إذ تهيمن المؤسسة الفردية فالنموذج النظري للرأسمالية يفترض اللا مركزية.

أما الاقتصادات المخططة فالنموذج النظري يفترض المركزية مع وجود قدر محدد صغير من التأثير للسوق أي قدر محدد من اللا مركزية تفترضه حقيقة وجود التنظيم المركزي والرقابة الإدارية جنباً إلى جنب ، وواقع الأمر أن جميع الأنظمة الاقتصادية الحديثة تجمع ما بين الشكلين التنظيميين فقد اقتضت الضرورات العملية تجاوز الأطر النظرية.

ز- الطرق الاجتماعية للتنسيق الاقتصادي :

يميز الاقتصاديون أربعة أنظمة أو طرق رئيسة في تنسيق النشاط الاقتصادي وتحقيق التوزان وهي (نظام الأسعار أو السوق) (البيروقراطية) (الديمقراطية) (المساومة).

فبالنسبة للأسعار أو السوق يعد توجيه وتنسيق النشاطات الاقتصادية وتحقيق التوازن من الوظائف المهمة ، ذلك أن الأسعار تقوم بتوجيه البرامج الاقتصادية ويحدد نظام السوق العلاقة بين الأسعار والكميات المعروضة من السلع والخدمات وما يطلب منها ، وهنا وعن طريق أسعار الموارد يمكن لصناع القرار الاقتصادي معرفة الأهمية النسبية لعناصر الانتاج ، لذا فأن الأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي يعبر عن اختيارات المستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد الذين يتعاونوا فيما بينهم للاستثمار للمستقبل وعرض السلع المرغوبة.

أما بالنسبة للنظام البيروقراطي أو المخطط حيث لا يكون للسوق دور فأن عملية التنسيق تتم بواسطة استخدام رشيد للسعو المواد الخام في شكل وحدات مادية وتقليدياً تمثل

التنسيق بين عرض وطلب هذه المواد في الموازين السلعية ، وتقوم إدارة الخطة عند تخطيط أهداف الانتاج النهائي والمدخلات باستخدام أسلوب التجارة والخطأ في موازنة العرض والطلب على هذه المنتجات حتى الوصول إلى الأهداف النهائية وتستخدم الصورة النهائية لهذه الموازنة كأساس لعملية التخصيص المادي.

أما بالنسبة للديمقراطية فأنها تعني التطبيق العملي لزيادة قدرة الأفراد في اتجاه تصحيح القرارات الاقتصادية والسياسية ومحاسبة الحكومة والأفراد ، فضلاً عن أن الديمقراطية تستدعي تحقيق الكفاية الاقتصادية والتوفير في النفقات وهي إحدى وسائل تغيير الكيان الاجتماعي والحد من استشراء الاتجاهات البيروقراطية.

أما نظام المساومة أي أن تركز القوة الاقتصادية في جانب معين من السوق يؤدي إلى رد فعل وتكوين قوة اقتصادية مجابهة للقوة الأصلية أي أن التكنوقراط بإمكانهم التأثير في السياسة الاقتصادية إلى حد كبير ، فالسلطة في النظام الرأسمالي انتقلت إلى المؤسسات الكبيرة التي امتد دورها إلى أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي ، فضلاً عن تأثيرها في الأوضاع السياسية والإعلامية والاستخدام والأجور وظروف العمل ، فالصراع هو مجابهة قوية بين المؤسسات الكبيرة في نطاق احتكار القلة وبذلك أصبحت فلسفة القوة المجابهة مهمة في التنظيم الاقتصادي الحديث.

ثالثاً : الأداء الاقتصادي :

ليس هناك معايير متفق عليها لتقدير مدى فاعلية الأداء الاقتصادي في النظام الاقتصادي ، إلا أن أغلب وجهات النظر تحصره في تحليل الكفاءة الساكنة والكفاءة الديناميكية.

فالكفاءة بشكل عام يعني الحصول على أكبر نفع من الموارد بأقل قدر من النفقات ، ويتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية توفر شرطين :

1- أن يحقق النشاط الاقتصادي قدر من المنافع يفوق التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع ، وهذا يعني أن هذا النشاط يزيد من مستوى رفاهية البعض دون تخفيض رفاهية البعض الآخر.

2- أن تجاوزت التكاليف الناجمة عن ممارسة النشاط حجم المنافع فالأفضل عدم ممارسة النشاط لأن التكاليف ستكون أكثر من المنافع مما يخلق ضرراً لبعض الناس ويزيد المنافع التي يحصل عليها البعض الآخر.

فالكفاءة إنما تشير إلى الفعالية التي يتمكن في ظلها النظام الاقتصادي من الانتفاع بموارده المتيسرة ومن ضمنها المعرفة وبشكل استثنائي وفي لحظة معينة من الزمن ، وهذا ما يفيد الكفاءة الساكنة ويعبر عنها بواسطة منحنى إمكانات الانتاج غيره أنه ليس من السهل تقدير ما إذا كان الاقتصاد قد بلغ الحدود القصوى أم لا ؟ لذلك يتم استخدام مؤشر البطالة بأنواعها المختلفة ، إذ كلما ارتفعت كلما كان ذلك يعني ابتعاد الاقتصاد عن منحنى الانتاج.

أما الكفاءة الديناميكية فأنها تشير إلى قدرة النظام الاقتصادي في رفع طاقته الاستيعابية لإنتاج السلع والخدمات دون أن تتم زيادة المدخلات من عمل ورأس المال ، ولا يفترض بها اتفاقها مع تفضيلات الأفراد بل مع تفضيلات المخططين ، ويؤخذ في نظر الاعتبار في ظل هذه الكفاءة المتغيرات الأخرى التي تكون أكثر أهمية من التخصيص الأمثل للموارد كالنمو الاقتصادي الذي يراد تحقيقه وكهدف من زيادة مخصص الاستثمار وتخفيض الاستهلاك الحالي من أجل رفع معدل النمو مستقبلاً.

النظام الرأسمالي

أولاً : نشأتهُ :

يقصد بنشأة النظام الرأسمالي مجموع العمليات التاريخية التي أدت إلى سيادة اقتصاد السوق وسيطرة الانتاج السلعي الذي يعد التقسيم الاجتماعي للعمل نقطة انطلاقه ونموه.

إن النظام الانتاجي تميز بثلاث خصائص ساهمت في تحويل أجزاء كبيرة إلى النظام الرأسمالي هي :

1- اختلاف الوحدات الانتاجية في ظروف وشروط العمل الفردي اختلافاً كبيراً بسبب اختلاف الادوات والمهارة ، مما يؤدي إلى اختلاف كبير في مستويات نفقة الانتاج.

2- المنافسة القوية بين المنتجين من أجل خلق ظروف أفضل في مستوى نفقات الانتاج والاستفادة من الفرق بينها وبين سعر السوق.

3- ظهور التمايز الاجتماعي بين المنتجين.

وعلى العموم الرأسمالية نشأت بفضل ثلاث عوامل مهمة :

أ- التقديم الحاصل في عملية التقسيم الاجتماعي للعمل .

ب- تكوين السوق الداخلية وظهور الدولة المركزية الحديثة .

ج- تطور رأس المال التجاري والربوي .

ثانياً : تطور النظام الرأسمالي :

مر النظام الرأسمالي خلال مسيرة تطوره التاريخية بثلاثة مراحل رئيسة :

1- المرحلة التجارية : التي بدأت باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وامتدت أكثر من قرنين أي من عام 1500م إلى عام 1770م ، وقد أكد آدم سمث في كتابة ثروة الأمم على

الأهمية التاريخية لاكتشاف أمريكا والطريق إلى الهند الشرقية وقد تميزت الأهمية التاريخية لهذه المرحلة :

- زيادة ملحوظة في المبادلات التجارية.

- أصبحت التجارة عصب التقسيم الدولي للعمل.

- نمو الانتاج المعد لأغراض التصدير إلى المستعمرات.

- تراكم لرأس المال بسبب الأرباح المستمدة من العمليات التجارية وكان هذا التراكم مصدر رئيس في تمويل الثروة الصناعية.

وقد أعطت المرحلة التجارية خصائص جوهرية تتمثل بما شهدته من :

1- إثراء الطبقة البرجوازية على حساب الطبقة الاقطاعية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين الصغار.

2- خلق طاقة من المنتجين الرأسماليين في الزراعة والصناعة وطبقة من العمال الأجراء.

3- انشغال الدولة المركزية بتوسيع السوق الداخلية من خلال إقامة الوحدات السياسية القومية وتوسيع السوق الخارجية بالاستيلاء على المستعمرات والسيطرة على البحار.

2- مرحلة التطور الصناعي : امتدت هذه المرحلة إلى عام 1870 وانتقلت الرأسمالية خلالها من اوضاع التفتت الاقتصادي إلى التركز ومن التجزئة إلى الوحدة وظهرت الدولة المركزية من خلال توحيد الأقاليم والوحدات.

كما ضاعفت الأهمية النسبية للمشروعات الكبيرة ويضاعف نصيبها في إجمالي الانتاج وزادت التجارة العالمية ثلاث مرات عن حجمها في الأعوام 1700 – 1820 وخمس مرات حجمها بين عام 1820 – 1870 وتحول الاهتمام من البحث عن المنتجات إلى البحث عن منافذ لتصريف المنتجات الصناعية ومرت عملية التطور الصناعي بثلاث فترات وهي :

أ- **التعاونية الرأسمالية البسيطة** : وقد تضمنت التعاونية التي هي شكل من أشكال ظلم العمل **لخصائص اجتماعية واقتصادية منها :**

1- انها عمل تعاوني يتم تحت إشراف صاحب رأس المال للحصول على الأرباح.

2- الشكل الأجير للعمل.

3- استحواذ صاحب رأس المال على كامل المنتوج التعاوني باعتباره مالكاً لوسائل الانتاج.

4- أنها نقيض العمل الفردي مهما حقق من مستويات في الانتاج فكلما زاد عدد المشتغلين ازداد حجم وسائل الانتاج المستخدمة ورأس المال الثابت وظهرت الحرف الصناعية.

5- إن الأساس الموضوعي لاستخدام التعاونية هو رفع انتاجية العمل وخفض كلفة انتاج السلعة الواحدة وبالتالي تحقيق توفيراً بوسائل الانتاج الذي يؤدي إليه الاستخدام الجماعي للعمل ، مما يفتح مجالات واسعة أمام أصحاب رأس المال للحصول على الأرباح.

ب- المانيفكتورة (الورش) : سادت في أوربا الغربية في أواسط القرن 16 واستمرت إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وظهرت بأسلوبين :

- الأسلوب الأول : دمج مجموعة من الحرفيين في اختصاصات مختلفة في صناعة واحدة وتحت سيطرة مالك وسائل الانتاج.

- الأسلوب الثاني : توحيد مجموعة من الحرفيين ومن اختصاص واحد في صناعة واحدة وتحت وقيادة وإشراف الرأسمالي وعلى أساس عملية تقسيم العمل داخل المانيفكتورة.

تعد الحرفة الأساس التقني للمانيفكتورة ويظل تقسيم العمل المصدر الرئيس لنمو الانتاجية وأدى تقسيم العمل إلى :

1- زيادة الانتاج.

2- تحسين وسائل العمل لدى الحرفيين.

3- تعميق عملية التخصص والتمايز الاجتماعي.

4- ازدياد سيطرة رأس المال على العمل.

5- توسع السوق الداخلية.

6- هيأت هذه المرحلة الفرصة للانتقال إلى الإنتاج الآلي وتسارعت عملية التطور الرأسمالي ثم الانقلاب الصناعي في أوروبا عامة وفي انكلترا بشكل خاص.

أما أهم العوامل التي أدت إلى أن تتبوأ انكلترا الموقع الأول في التطور الرأسمالي بما يلي :

أ- أن انكلترا كانت البلد الأوروبي الاقدم الذي استطاع التخلص من السيطرة الاقطاعية والتفتت الاقطاعي الذي كان عاملاً معيقاً لتكون السوق الواحدة.

ب- طرد الفلاحين بالقوة من أراضيهم مما أدى إلى تحرير أياد عاملة كبيرة لخدمة الصناعة.

ج- وبسبب تطور وتوسع التجارة الانكليزية تراكمت رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء مشاريع كبيرة وشراء مكائن والآلات اللازمة لذلك قد أدت عملية تطور الصناعة الآلية الكبيرة إلى انقلاب تام في وسائل المواصلات والاتصالات وظهرت السكك الحديدية والمراكب النهرية والتلغراف ... الخ ، مما أدى إلى تغييرات مهمة في هيكل الانتاج الاجتماعي سواء في انكلترا أم في البلدان الأوربية ، كما أدى إلى نمو هائل في انتاجية العمل.

ج- **الانتاج الآلي الكبير** : أن الانتاج الكبير واستخدام الآلات والمكائن في المشروعات الصناعية وانطلاق الثورة التكنولوجية والمعرفية وضعت البداية الحقيقية للثورة الصناعية وتطور الانتاج الصناعي الكبير وخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والربع الاخير من القرن التاسع عشر ، وأدى تطور القطاعات الصناعية الخفيفة لتوفير الشروط الموضوعية لتطوير الصناعات الثقيلة التي اخذت تحتل مكانة متقدمة في الاقتصاد القومي.

كما أدت عملية التحول نحو العمل الآلي بإفقار واسع للمنتجين الحرفيين وخاصة في الهند ، حيث لم يستطع النساج الهنود الصمود أمام المنتجات النسيجية الانكليزية القائمة على العمل الميكانيكي الذي أدى إلى رفع الانتاجية واحتلال الصناعة المكانة المرموقة في البنية العامة للاقتصاد القومي وهو ما عرف تاريخياً بالتصنيع الرأسمالي الذي بدأ بالصناعات الخفيفة لينتقل بعد ذلك إلى الصناعات الثقيلة التي لم تتطور وقت واحد في البلدان الأوربية.

3- **المرحلة المالية والاحتكارية :** في هذه المرحلة انتقل النظام الرأسمالي من المنافسة الحرة إلى نظام المنافسة الاحتكارية وظهور الرأسمالية الاحتكارية ، فعند نهاية القرن التاسع عشر بلغ تطور القوى المنتجة مستوى جيد كان بمثابة انعطاف تاريخي لنمو الشركات الاحتكارية خاصة بعد زيادة النمو السكاني في العالم وزيادة حجم المبادلات الدولية وتكون السوق الرأسمالية العالمية ونمو الصناعات النفطية والكيميائية وصب الفولاذ وظهور ظاهرة تمركز الانتاج ثم تمركز رأس المال التي كانت من خصائص النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر وقد استوجبت عملية تمركز الانتاج توسع نظام الملكية الرأسمالية التي تقع ضمن سيطرة واحدة والتي بدأت أنشد وتتمتع بأهمية حاسمة وكانت صيغة الملكية بالأسهم أحدى الصيغ الرئيسة في تنظيم الملكية الرأسمالية ودمجت رؤوس الأموال وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وشكلت المؤسسات والشركات الكبرى وخاصة في صناعة صب الفولاذ ، صناعة السيارات والصناعات النفطية والألمنيوم وظهر شكل الكارتل والاتحادات الاحتكارية ونمى رأس المال المصرفي وتدفقت الودائع إلى المصارف بسبب :

1- نمو الأرباح وخاصة المتراكم منها والذي تم توجيهه إلى المصارف قبل استخدامه في عملية توسيع الانتاج.

2- شكلت رؤوس أموال حملة الأسهم مصدراً إضافياً مهماً لرأسمال المصرفي.

3- توجيه المصارف نحو جذب كمية أكبر من رؤوس الأموال من خلال انشائها تنظيمات مصرفية تعتمد استخدام الحوالات المصرفية في التعامل ، وبذلك تكون الأرباح المتحققة للمصارف مصدراً إضافياً لرأسمال المصارف.

على العموم يمكن القول أن ظهور الاحتكارات والمؤسسات المتعددة الجنسية كانت نتيجة التغيرات العميقة التي جرت على النظام الرأسمالي من خلال عملية تركز رأس المال ، هذه العملية أكسبت النظام ملامح يمكن إجمالها بالآتي :

أ- نشوء الامبراطوريات المالية الدولية من خلال اندماج رأس المال الصناعي برأسمال المصرفي وتكوين رأس المال المالي أو التحويلي كأساس تاريخي لظهور الاحتكارات المعاصرة ، وقد

اتخذت عملية تصدير رأس المال أشكالاً عديدة منها القروض المصرفية والديون الحكومية والاستثمارات المباشرة وغيرها.

ب- اختفاء السوق باعتباره عنصر للتنظيم الذاتي للوحدات الانتاجية.

ج- اندماج مجالات الانتاج والتداول والتصريف تحت سيطرة مركز موحد للقرارات.

د- نشوء وتقوية دورة قوة العمل المثقفة (التكنوقراط) واتخاذ موقع لهم في توجيه النشاط الاقتصادي للمؤسسات الاحتكارية والمتعددة الجنسيات.

هـ- تعزيز البنية الهرمية للمؤسسات بما يلائم اللامركزية الظاهرية.

و- تطور مستوى التداول وتحليل المعلومات المتعلقة بالمكونات العديدة الذي يتم بالارتباط بظهور قوى الانتاج الجديدة كالإلكترونيات والاعلام والاتصالات والاستخدام الأكثر تطوراً لعلم الكيمياء.

ثالثاً : السمات العامة للنظام الرأسمالي :

أن محاولة التعرف على السمات العامة للنظام تتم من خلال ما أكد عليه الاقتصاديون وعلى مختلف مدارسهم الفكرية من ملامح وخصائص لهذا النظام التي ميزته عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى **وهذه السمات هي:**

1- الملكية الخاصة لأهم السلع الرأسمالية وأغلب السلع الاستهلاكية.

2- نظام السوق الذي يسمح بحساب النفقات والأسعار بصور عقلانية كما يسمح للرأسماليين والعمل والمستهلكين جميعاً بالحساب العقلاني لاستخدام مواردهم على أفضل صورة ممكنة لتحقيق أقصى إشباع ممكن لنفعهم المادي.

3- دوافع الربح في النشاطات الاقتصادية.

4- الحرية الاقتصادية التي تقتضي عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود وضعها للإطار العام اللازم للنظام الاقتصادي.

وهذه المؤسسات الأربعة حسب رأي بكنكهام تكون النموذج النظري للرأسمالية.

وعلى العموم يمكن تقديم صورة إجمالية للخصائص على الوجه الآتي :

أ- الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتي تؤدي إلى استقطاب اجتماعي حاد ويتمثل في الانقسام بي من يملكون هذه الوسائل والسيطرة في المجتمع وبين من لا يملكون هذه الوسائل ، أي سيادة الاستغلال الاجتماعي والرأسمالي.

ب- اعتماد النظام الرأسمالي على قوى السوق والعرض والطالب لتنظيم العمليات الاقتصادية ، أي أن جهاز السوق والثمن يمثل ميكانزم تطور النظام وحل الاشكالات فيه سواء على المستوى النظري أو التطبيقي.

ج- سيادة المنافسة بين المنتجين في النظام الرأسمالي في المراحل الأولى لتطوره وتحولها إلى منافسة احتكارية في المراحل التالية للتطور واعتماد الرأسمالية على مبدأ الحرية في النشاط الاقتصادي أي حرية الكسب على مستوى المشروع الفردي الخاص وعلى مستوى المشروعات الاحتكارية.

د- أن القانون الأساسي المميز للخصائص الجوهرية أي طريقة الانتاج الرأسمالية هي الحصول على أعلى الارباح وهو قانون عام للنظام الرأسمالي على مختلف ادوار تطوره.

هـ- الدور المحدود للدولة والغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالأسعار والانتاج ومع أن هذه الرقابة زادت حالياً إلا أنها ماتزال محدودة مقارنة بمدى المبادرات الشخصية في هذا الشأن.

رابعاً : مؤسسات النظام الرأسمالي :

ويذهب بعض الاقتصاديين إلى تبني مفهوم النظام الاقتصادي بشكل عام على أنه (مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي هي عبارة عن تنظيمات يتم من خلالها توظيف الموارد الانتاجية المختلفة واستغلالها لإشباع الحاجات الإنسانية) ولكل نظام اجتماعي تنظيماته الخاصة لأداء المهمات المحددة.

أن البنية العامة للنظام الرأسمالي تتألف من مجموعات من المؤسسات والمنظمات والوحدات المنتشرة في ساحة النشاط الاقتصادي منها.

1- مؤسسات الأعمال والمشروعات :

وهي جميع المنظمات والوحدات العاملة في نطاق انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية التي تقوم باستخدام عناصر الانتاج المتوفرة لديها لإنتاج السلع الاستثمارية ، ويعتبر المشروع الرأسمالي الخلية الأساسية في المجتمع الرأسمالي ويمكن التمييز بين المشروعات الآتية :

1- **المشروعات الخاصة** : المملوكة من أشخاص القانون الخاص طبيعياً كان أم مجازياً وتكون رأسمالية أو غير رأسمالية ، المشروعات الرأسمالية التي تنتج سلع وخدمات بدافع الربح وتقوم بعمليات الاستثمار من الرصيد المتراكم للأرباح وباستخدام الفنون الانتاجية المتقدمة وغالباً ما يكون انتاجها لمشترين متفق عليهم مسبقاً.

أما المشروعات الخاصة غير الرأسمالية : وهي جميع الوحدات الحرفية الخاصة العاملة في نطاق التجارة والصناعة والاستثمارات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتتصف بكونها مشروعات لا يوجد بين العمل ورأس المال ، والأرباح لا تمثل دافع أساسي لها ونشاطها ليس استثمارياً واسعاً وأن استخدامها للفنون الانتاجية يتسم بالبساطة وهناك علاقة بين العمل وملكية المشروع ، أن المشروعات الخاصة تظهر بشكلين :

الأول : المشروعات الفردية التي يمتلكها فرد ويتحمل الخسائر ويحصل على الأرباح.

الثاني : الشركات التي نجمت من تجميع رؤوس الأموال من عدة أشخاص لغرض توظيفها في مشروعات موحدة.

هذا الاندماج قدم للاقتصاد الرأسمالي خدمات مهمة جداً تمثلت في استقطابها للمدخرات الفردية وجمع الأموال وتراكمها الأمر الذي سمح برفع معدلات الاستثمار وساعد في خروج المشروعات من النطاق العائلي إلى نطاق جماعي أوسع ثم تحول حجم المشروعات والوحدات إلى مستوى أكثر تطوراً على خلفية عمليتي التركز والتمركز وتكوين الاحتكارات وتزايد عمليات الاندماج وقد نجم عن عمليات الاندماج والتركز الاحتكاري.

2- **الترست** : وهو مؤسسة تعبر عن اندماج عدة مؤسسات تحت إدارة واحدة على أن تفقد كل المؤسسات استقلالها وشخصيتها القانونية والمعنوية ويعتبر (تروست روكلفر ، 1872) أول ترست ظهر إلى الوجود وأهتم بصناعة النفط ثم ظهرت شركة شيل وجنرال موتورز ويتأسس الترست عندما تبتلع مؤسسة معينة مؤسسة أخرى عندما تستولى على أموالها مباشرة أو عن طريق مساهم مشترك.

3- **الكارتل** : هو اتفاق بين عدة مشروعات تنتج سلعة معينة وضمن حجم معين للحد من المنافسة بينها ويحتفظ كل مشروع بشخصيته واستقلاله المالي وبحرية تامة في كل ما لم يتناوله الاتفاق ، وقد تنفق عدة مشروعات على تحديد سعر معين تلتزم به وتوزيع الأسواق بينها ، وقد تشترك في نفقات النقل والدعاية والهدف من إنشاء الكارتل هو إنشاء جو من المهادنة يساعد كل مشروع على متابعة نشاطه بكل طمأنينة ، أول كارتل تأسس 1873 في ألمانيا ثم كارتل الفحم عام 1893 وكارتل الصلب 1904 لتنتشر الكارتلات حالياً في العديد من الدول الرأسمالية وتعد من أشكال الشركات ذات الدور الخطير الذي تمثله في النشاط الاقتصادي وطنياً ودولياً وعالمياً.

4- شركات التملك : وتمثل نوعاً من المؤسسات التي تتم بالاستيلاء عليها نت بعض الرأسماليين والمصارف وإخضاعها لاستراتيجيتها ، وبذلك يتم تشكيل شركة التملك ، فهي إذن شركة تقوم بشراء أسهم في شركات صناعية ومالية وتجارية على أساس أن الشركة المالية تحتفظ بكامل استقلالها القانوني ولكنها تخضع لإدارة صاحب شركة التملك عن طريق ممثليه في مجلس الإدارة أو عن طريق المدراء المعينين من قبله وهكذا تصبح شركة التملك ممسكة بعدد كبير من الشركات ومنها مجموعة روكفلر وروتشيلد وكذلك المؤسسات المصرفية والمالية التي تهيمن على عدد كبير من المؤسسات.

4- الشركات المغلقة : ويكون مالكي الأسهم فيها من أفراد عائلة واحدة ونادراً ما تطرح هذه الشركة أسهمها إلى الجمهور مثل شركة فورد للمحركات.

2- **المشروعات العامة :** وهي مشروعات يمتلكها شخص من أشخاص القانون العام ، حكومة مركزية ، هيئة عامة |، أو مؤسسة من مؤسسات المشروعات العامة ، وجاء ظهورها نتيجة للأفكار والنظريات الداعية إلى قدر كبير من تدخل الدولة **ومن الأسباب التي عجلت في ظهورها ما يلي :**

أ- **أسباب اقتصادية :** حيث تأخذ الدولة على عاتقها إنشاء مشروعات لا يتجاسر الأفراد على إنشائها نظراً لكلفتها العالية وأن الأرباح المتوقعة منها قد تتوقف على المدى البعيد مما يشجع أصحاب رأس المال على المبادرة لتأسيسها ، أو أن تقوم الدولة نفسها بتولي إقامة مشروعات معينة تجنباً لما قد يحصل من استغلال أو سعياً منها لتأمين تقديم خدمات أفضل لأوسع القطاعات ، أو قد تتدخل الدولة لإنقاذ مشروعات من الانهيار والافلاس فتتولى إدارتها حفاظاً على ما تقدمه من خدمات أو ما تقوم به من تشغيل للعمالة.

ب- أسباب اجتماعية : وتتبلور في رغبة الدولة في وزيادة فرص العمل أمام المتعطلين أو تأمين تدفق السلع والخدمات إلى الجمهور ، أو أن الدولة تمتلك مشروعاً تفاقمت النزاعات فيه مما يؤثر على الأمن الاجتماعي ، أو ترى أن بقاء هذا المشروع بيد الأفراد (القطاع الخاص) يهدد سعادة المجتمع مثل مشروعات انتاج الأسلحة.

ج- أسباب مالية : وتتمثل في :

- قد تجد الدولة ضرورة تولي بعض المشروعات لتأين موارد مالية لها.

- قد تفضل الدولة القيام بنوع من المشروعات لغرض توفير ما يمكن أن تتحمله فيما لو التجأت إلى القطاع الخاص ، كمشروعات طبع المطبوعات الخاصة بالدولة أو مشروعات إصلاح معداتها أو عمليات التنفيذ والبناء.

3- **المشروعات المختلطة** : وتتخذ أشكال منها :

أ- المشاركة بالاستغلال أي أن تعهد الإدارة استغلال مشروع إلى هيئة أو مؤسسة معينة خاصة تديره مقابل أجر معين لحساب الإدارة وتحت إشرافها ومسؤوليتها.

ب- شركات الامتياز وهي شركات تعهد إليها الإدارة باستغلال مرفق من مرافقها على نفقتها وبأموالها الخاصة فتصبح هذه الشركة مسؤولة عن شؤون المرفق التي تتولى الإشراف عليه مباشرة وتحصل الشركة مقابل ذلك على دخل مصدره الرسوم المفروضة على المنتفعين بخدمات المرفق.

ج- شركات الاقتصاد المختلط : وهي شركات يتقاسم رأسمالها أشخاص من القانون العام وأشخاص من القانون الخاص وتكون إدارتها مشتركة بين الأفراد والمؤسسات العامة.

4- المشروعات التعاونية : وهو مشروع تعود الملكية فنية لعدد من الأفراد وتقوم العلاقة بينهم على أساس المبادئ التعاونية التي تؤكد على العضوية المفتوحة والحيد الديني والسياسي والعقائدي وديمقراطية الإدارة وتوزيع العائد حسب أسس العمل التعاوني وتتخذ أشكال التعاونية الانتاجية والزراعية والاستهلاكية وتوجد في جميع الأنظمة الاقتصادية سواء التي تعتمد على التخطيط أو التي تتبنى آلية السوق.

2- المؤسسة المصرفية :

يعد تدخل الدولة في الميدان النقدي والمالي من الظواهر المرتبطة بمبدأ السيادة الوطنية فإصدار النقود والموازنة العامة من الوظائف الأساسية الدولة في الرأسمالية الحديثة ، وقد صار التدخل أمراً حقيقياً بعد منتصف الثلاثينات من القرن الماضي واضطرت الدولة إلى تأميم بعض الصناعات المصرفية بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929.

وتعني المؤسسات المصرفية بالدرجة الرئيسة في تحصيل مواردها النقدية وإعادة توزيعها على المتعاملين سواء كانوا أفراد أم هيئات عامة وطبقاً لأنظمة التمويل والإقراض المحددة بموجب القوانين وتظهر المؤسسات المصرفية بثلاث أشكال :

أ- **المصارف المركزية** : وهي متخصصة بإصدار النقود الورقية وهي المنبع المركزي للنقود وباعتبارها مؤسسات حكومية فأنها تحتفظ بالودائع وتتولى الدفع نيابة عن الحكومة وتقدم لها ما تحتاجه من قروض ، كما أن هذه المصارف تتمتع بقابلية الاحتفاظ للمصارف التجارية بما ترى إيداعه لديها من أموال ويمكن أن تلجأ لها للاقتراض ، ويقوم المصرف المركزي بتقدير ما يحتاجه الاقتصاد من ائتمان والتوسع في القروض الممنوحة للمشروعات وللأفراد في أوضاع الانتعاش ومعالجة أوضاع الركود ، وغالباً ما يلجأ المصرف المركزي إلى استخدام أدواته النقدية في تنفيذ سياسته ومنها (تغيير سعر الفائدة ، بيع وشراء الأوراق المالية ، سياسة تكييف كمية الائتمان).

ب- **المصارف التجارية** : ووظيفتها قبول الودائع وإقراضها وهدفها تحقيق أقصى الأرباح ولها حق خلق النقود المصرفية ومنح القروض.

ج- **المصارف المتخصصة** : تعتمد على الموارد الخاصة بها وعلى ما يوظفه أصحابها من أموال أو ما تحصل عليه من طبع السندات في الأسواق أو ما تقترضه من المصرف المركزي وتتخصص في نوع معين من أنواع الائتمان مثل المصارف العقارية ، الزراعية ، الصناعية ، وتتراوح قروضها بين أجيال مختلفة ولكنها قروض طويلة الأجل تزيد على ما تمنحه المصارف التجارية.

خامساً : الطبيعة الديناميكية للنظام الرأسمالي :

أن الفهم المنطقي للنظام الرأسمالي والعناصر التي أدت إلى تطور استراتيجية تتطلب العودة إلى المنابع الفكرية والنظرية **وعلى النحو التالي :**

1- إن رفاهية البشر المتمثلة بإشباع الرغبات طبقاً للأذواق الفردية تعتمد على توسيع ممكنات الحصول على الثروة والانتاج.

2- إن حرية الإنسان وسعيه وراء تحقيق مصلحته الشخصية من الشروط التي تؤمن المبادرة الفردية في أسواق تنافسية تمكن المجتمع من تحقيق الحد الأقصى للكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد.

3- أن أي تدخل حكومي سيؤدي إلى إخفاق القانون الطبيعي في عمله المنظم لحركة وتطور النظام الاقتصادي.

4- ثمة تناسق ما بين مصلحة الأفراد والمصلحة الجماعية باعتبار أن الفرد جزء من الجماعة وما يحقق مصلحة المجتمع.

فهناك من يؤكد أن النظام الرأسمالي أنما يخلق ديناميكيته الخاصة به والتي تجعل منه نظاماً يستهوي الكثير من المفكرين والباحثين ويجذبهم نحوه بشكل يجعل من افتراضاته ومسلماته الأساسية مجالاً للإيمان المعتقدي بشفافيته وعفويته واستجابته للفطرة الإنسانية.

- **العناصر المحددة للطبيعة الديناميكية للنظام الرأسمالي كما يراه اللبراليون وأنصار الرأسمالية :**

1- **الملكية الخاصة :** وهي تعني إقرار وحماية مجموعة من الحقوق للفرد على الأموال التي يكتسبها وتشمل هذه الحقوق بصفة خاصة حرية استعمال الفرد لهذه الأموال والتصرف فيها بما يحقق منفعته الشخصية وقد تكون هذه الأموال استهلاكية أو انتاجية كالأراضي والمنشآت والآلات وغيرها ، وقد تكون هذه الأموال مادية ملموسة أو أموالاً

معنوية غير ملموسة وتتمثل في حقوق معنوية كالسهم التجاري (الماركة) وحقوق التأليف والاختراع.

وتؤدي الملكية الفردية وظيفتان أساسيتان في النظام الرأسمالي هي :

أ- تحديد الأشخاص الذين يقومون بإصدار القرارات المتعلقة بالإنتاج وهم مالكو وسائل الانتاج أو من ينوب عنهم في إدارة هذه الأموال.

ب- تقديم الحافز الأساسي على زيادة أو تراكم الثروة وكذلك المحافظة عليها عن طريق الادخار الذي يقوم به الشخص أو مجموعة أشخاص من فائض الدخل المتحقق والذي يتحول إلى استثمار فعلي.

2- **حرية المشروع والمبادرة الفردية :** وتعني حق كل فرد في توجيه جهوده وأمواله الوجهة التي يريدها من أوجه النشاط الاقتصادي (المسموح به قانوناً) بدون إكراه ، وتتضمن هذه الحرية الحق في التنقل واختيار المهنة وإنشاء المشروعات ذات الأهمية الحيوية لهذا النظام ، وذلك لأن مهمة المشروع الخاص هي تجميع وتنسيق عوامل الانتاج المطلوبة لإنتاج سلع وخدمات معينة بكمية وكيفية محددتين لتحقيق أقصى ربح ممكن ، وتعد حرية المشروع القوة التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي لضمان تشغيل كافة الموارد الانتاجية المتاحة له كما أنها تشجع المنظمين على الاختراع وإدخال الآلات وفنون انتاج جديدة ، أما لتطوير المنتجات القديمة وجعلها تعمل بكفاءة أعلى ، أو إخراجها بشكل جديد تقدم منافع جديدة للمستهلك.

3- **آلية الأثمان (الأسعار) :** يكون نظام السوق والأسعار ركناً جوهرياً في الطبيعة الديناميكية الرأسمالية لأن أي محاولة للقضاء عليه أو تعطيله في الوقت ذاته للقضاء على النظام الرأسمالي لأن له دور مهم في توجيه عمليات الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار.

ويتلخص عمل نظام السوق في النظام الرأسمالي في وجود سوق لكل سلعة استهلاكية أو انتاجية تتفاعل فيه بحرية (قوى العرض) رغبات مستهلكي السلعة وتتحدد كمية الانتاج وسعر السلعة طبقاً لهذا التفاعل عند نقطة التوازن ، وبهذا يؤمن جهاز الأسعار وظيفة توزيع

الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنة وبما يحقق أقصى إشباع ممكن للمستهلك وأعلى ربح ممكن للمنتج.

4- **الرفاه الاقتصادي** : تستند الرأسمالية على وفق نموذجها الكلاسيكي على فرضية أساسية مفادها أن الثروة الاجتماعية ترجع إلى أصل واحد إلا وهو رغبة الفرد في تحسين حالته الاجتماعية ، وترى في ذلك أن دور المنافسة في السوق لا يقتصر على تحقيق الكفاية في الانتاج ، و أنما يتضمن أيضاً توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأقل الأسعار الممكنة ، وعليه فأن الفرضية التي يعتز بها الليبراليون هي تلك الفرضية المستنبطة من قانون (ساي) في المنافذ القائلة بأن الثروة تخلق وتوزع وتستهلك طبقاً لقوانين طبيعية دونما حاجة لتدخل الدولة.

إن مفهوم الرفاه مفهوم نسبي لا يتوقف على درجة إيفاء الفرد الواحد لمتطلبات الإشباع من حاجاته المادية ، فالاقتصاد – أي اقتصاد – يزخر بالعديد من الاحتياجات والمطالب الحياتية غير المادية عنواناً عريضاً لمستويات الرفاع والرضا المجتمعي ، فالنظرة التحليلية للنموذج الكلاسيكي استندت إلى افتراض أن الفاعلين الاقتصاديين إذا تحققت لهم فرصاً طيبة لإشباع حاجاتهم المادية وغير المادية يكونون في وضع أفضل من الناحية الاقتصادية ويعملون على زيادة جهودهم من أجل الرفع المتواصل لمستويات الرفاه المادي وغير المادي في ظل سوق تنافسية وحرية المبادرة الفردية وملكية خاصة.

لذا نجد أن مفهوم الرفاه وبالصيغة التي طرحها الكلاسيك يلتقي مع مفهوم أقصى المنافع المتحققة فكلما ازداد دخل الفرد تحقق له إشباع أكبر ومنفعة قصوى ، وكلما ازدادت الأرباح لدى المنتجين كلما تيسرت لهم فرص إعادة الانتاج لزيادة مستويات إشباع الطلب وتمكنوا بالتالي من إدامة النشاط الاقتصادي.

وعند (بيجو) لا يجوز أن يكون هدف الإنسان الربح أو انتاج الثروة من أي نوع كانت ، بل أن يكون الرفاه هدفاً له وضمن هذا السياق يتوقف الرفاع عند (بيجو) **على عاملين** :

1- إشباع الرغبات عن طريق الاستهلاك فيكون الرفاه كبيراً كلما تحقق الإشباع.

2- الجهد المطلوب للإنتاج ، فكلما كان الرفاه كبيراً كان الجهد المطلوب للإنتاج قليلاً ، وتأسيساً على فكرة الرفاه يوجه (بيجو) نقده الشديد إلى مظاهر الإسراف والتبذير في الثروة وإلى كل

إدارة سيئة للإنتاج ، ولكل أسلوب للإنتاج يفرض على المجتمع تقديم تضحيات بلا مقابل مهما كان الربح المتحصل كبيراً ، لذلك يضع بيجو معياراً للرفاه يستند إلى حصيلة الناتج القومي وثبات مقدارها والمساواة في توزيعها.

وخلاصة القول أن بيجو يرى أن المستوى الأفضل للرفاه يتحقق كلما كانت الدخول كبيرة ومستمرة مع الزمن تحققت المساواة في توزيعها أكثر.

سادساً : عناصر القوة في النظام الرأسمالي :

1- الملكية الخاصة :

يؤمن النظام الرأسمالي بالحق المطلق للأفراد في تملك ما ينقل وما لا ينقل من الثروات وهو حق طبيعي للإنسان سبق تكوين المجتمعات التي تنشأ في الواقع من رغبته في المحافظة على حقوقه الطبيعية ، فما يسن من قوانين وتشريعات إنما هو وسلة للحفاظ على الحقوق ، ولهذا انصرف الليبراليون إلى تمجيد الملكية الخاصة واعتبارها (روح) النظام الرأسمالي وغاية وهدف النشاط الاقتصادي بكامله ، حيث أن مبدأ الملكية الخاصة يترتب عليه حق آخر للأفراد هو حق التوريث ، لذا فأن قوة الرأسمالية تكمن في هذا المبدأ ويظهر دور الملكية الخاصة في توزيع الدخل والثروة وتعيين مواقع القوة الاقتصادية في المجتمع ، وللملكية الخاصة دور في خلق الدوافع نحو العمل وتزويد الشخص وأفراد أسرته بالضمان الاقتصادي والشعور بالاستقلالية.

2- الكفاية الاقتصادية :

حيث يشير دعاة المذهب الليبرالي الرأسمالي إلى القدرة التي يتمتع بها النظام الرأسمالي في تحقيق الكفاية الاقتصادية ، فوجود نظام للأسعار النسبية يؤدي إلى انسجام المصالح الفردية مع المصالح الجماعية ويؤدي إلى تكافؤ في التعبير عن الإرادات والرغبات ما بين المنتجين والمستهلكين ويعطى للمنافسة طابعها المميز في كونها آلية تحقق بوساطتها التناسقات التي تطلبها عملية تطور النظام الرأسمالي وهي أفضل ضمان للرفاهية العامة فهي تحصر المصلحة الخاصة ضمن حدود وتخفض التكاليف والأسعار إلى الحد الأدنى ويتطلب تحقيق الكفاية الاقتصادية عملياً توفر شرطين أساسيين هما :

الأول : أن يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته قدراً من المنافع يفوق التكاليف بالنسبة للأفراد.

الثاني : عدم ممارسة النشاط الاقتصادي إذا كانت التكاليف المترتبة عليه تفوق المنافع المتحققة منه.

3- الديمقراطية السياسية :

عندما بدأت الرأسمالية الصناعية كانت الدولة قليلة الاهتمام بالاقتصاد وأن الفكر الكلاسيكي وضع حدوداً معينة لما يمكن أن تقوم به الدولة في الميدان الاقتصادي ، لذا فأن البنية السياسية الديمقراطية تكون في خدمة النظام الحر ووسيلته لتحقيق الخطوات التي تقبلها الأغلبية ، وهنا راح بعض الكتاب إلى اعتبار النظام الرأسمالي هو أفضل بيئة للديمقراطية السياسية لأنه يفسح المجال لكل فرد يتمتع بقدرة مالية لدخول السوق التنافسية وتقديم ما هو مرغوب من قبل المجتمع ، فالحرية الفردية في المجال الاقتصادي لابد أن يناظرها ويلازمها نظام سياسي حر وديمقراطي ، فالليبراليون ينطلقون من فرضية مفادها أن سلوك الأفراد في المجال السياسي تحركه اعتبارات مشابهة لتلك التي تؤثر على سلوكهم الاقتصادي ، الواقع الحالي أفرز السوق الاحتكارية والشركات الاحتكارية التي وبحكم حجمها الكبير ومواردها الضخمة أصبحت تمتلك نفوذاً اجتماعياً وسياسياً جعل منها قوة تضغط على القرارات السياسية للدولة وأصبحت الديمقراطية السياسية هي ديمقراطية الرأسماليين حصراً ، وليس للأغلبية شيء تقرره طالما بلغت سطوة الاحتكارات ما تستطيع فيه إعادة تكوين الآراء بالشكل الذي يخدم أغراضها.

عناصر الضعف في النظام الرأسمالي

1- المنافسة التامة :

يفترض ان السوق تعمل في ظل المنافسة التامة ووفق شروطها الكلاسيكية مثل مشترون وبائعون عديدون وتوافر معلومات عن الحاضر والمستقبل ولمن هذه الشروط من الوجهة العملية لم تتحقق وخاصة أن الرأسمالية تميل إلى تقوية النشاطات الكبيرة وأن الحرية الاقتصادية كأحد الشروط الأساسية للمنافسة لا تتلاءم والمنافسة بمفهومها المفترض بل أن المنافسة لا يمكن تصورها في ظل الحرية وأن التوازن التلقائي كافتراض رئيس لنظام السوق التنافسية لم يعد مقبولاً لتنظيم الحياة الاقتصادية لأسباب :

أ- إن رد الفعل على الاختلاف في عملية التوازن الذي يعيد الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي قد يستغرق وقت طويل.

ب- يشكل ارتباط الأسعار كمنظم للوضع التوازني بتكاليف الانتاج ثغرة بارزة في عمل نظام السوق التنافسية لأن التوفيق بين الاسعار والتكاليف لا يتم ببساطة وبسرعة.

ج- أوضحت نظرية المنافسة الناقصة ونظرية مرونة الطلب والعرض أن التأثير المتبادل بين الأسعار والكميات المعروضة والمطلوبة لا يتم دائماً وبصورة تلقائية.

د- إضافة إلى أن افتراض التوازن الطويل والوضع مثالي قد اصطدم بالحقائق التي أفرزتها الدورات التجارية فالنظام الرأسمالي يمر بأوضاع من الرخاء والركود بشكل دوري.

2- **التكاليف الاجتماعية :**

في نظام السوق لا يدخل المنتجون في اعتبارهم التكاليف غير المباشرة التي يتحملها المجتمع والناتجة عن التأثيرات الجانبية الضارة للعمليات الانتاجية للمؤسسات الخاصة كالتلوث البيئي وانتاج السلع الضارة اجتماعياً.

إن القدسية التي أحيطت بها المصلحة الخاصة أدت إلى تفويض الالتزامات الأخلاقية والاجتماعية وبالتالي إلى تعارض صريح ومكشوف بين مصلحة الفرد الواحد ومصلحة المجتمع ، كما أن عدم الحاجة للأحكام القيمية أو لتدخل الدولة أعطى المبرر الكافي للقيام بأية فعاليات طالما يتحقق عنها الربح وعلى المجتمع أن يقبل التكاليف والأسعار التي تشتري بها السلعة والخدمة ، وأن يقبل وينظر بارتياح إلى تلك السلع التي يتحمل من جراء انتاجها تكاليف باهظة وليس هناك ضرورة لقيام الدولة بالتدخل لحماية المجتمع من ممارسات المؤسسة الخاصة ، هذا التدخل يعد خرقاً للقانون الطبيعي ومخالفاً لروح وجوهر النظام الرأسمالي.

3- الهدر في الموارد :

أن نظام السوق يؤدي إلى انتاج تشكيلة من السلع والخدمات التي تنسجم مع أذواق المستهلكين الساعين لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع غير أن هذه التشكيلة لا يمكن أن تنسجم مع اقتصاد يقوم على إشباع الحاجات ، فنظام السوق الرأسمالية يتركز اهتمامه على تغطية الطلب الكلي وليس الحجم الكلي لاحتياجات المجتمع ، وعليه فأن الأذواق الفردية لا تعطي الأولوية الاجتماعية فإذا كان المستهلك يعتمد في الإنفاق على مقدار ما يحصل عليه من دخل ويستطيع بشكل مستقل من القيام بالسلوك الاستهلاكي العقلاني الذي لا يتعارض مع أولويات الإنفاق لدى الجماعة فأن ما يظهر في مجال التطبيق **غير صحيح لأسباب ثلاثة وهي :**

أ- أن المستهلك طالما يمتلك القدرة على الشراء وبشكل يتوائم مع ذوقه فأنه لا يوجد في ظل غياب الوعي بأهمية الموقف الجماعي ولن يكون هناك مبرر لدى المستهلك لإلقاء اللوم على نفسه في عدم حصول الفئات الفقيرة على حاجاتها والتي تضيق فرصها في تلبية احتياجاتها عندما يكون المستهلك القادر على الشراء بالشكل الذي ينسجم مع ذوقه.

ب- تعذر التمييز بين الحاجة والرغبة والضروري وغير الضروري وخاصة في ظل غياب تدخل الدولة والضمير الأخلاقي ، فليس هناك ما يمنع المترفين من سعيهم لتحقيق أقصى قدرة من إشباع الحاجات على حساب الآخرين.

ج- أن المنتجين يمارسون الضغوط على المستهلكين من خلال الإعلانات والدعايات للمنتجات ووسائل الترويج التي تستثير المستهلك لزيادة إنفاقه وبما يعزز لديه شعور تحقيق الذات والاحترام الاجتماعي ، وهذا ما يسميه جالبريث (القدر الهائل من الانتاج المسرف) أي الضغط على الموارد النادرة بهدف الحصول على أقصى الأرباح للمنتجين.

أساليب الهدر في الموارد الانتاجية تتخذ الصورة الآتية :

أولاً : التعطل التام لقدرات المواد الانتاجية من قوة عمل ووسائل انتاج وهذا يظهر في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية وقوة العمل المتعطلة فتظهر أنواع من البطالة وهي :

أ- البطالة الهيكلية :

وهي التي تشير إلى عدم التوافق بين عرض العمالة والطلب عليها ، ويمكن أن تحدث تلك الحالات نتيجة ارتفاع الطلب على نوع معين من العمالة وانخفاضه على نوع آخر ، علاوة على عدم انضباط حالات العرض على نحو سريع ، وعادة تظهر الاختلالات الهيكلية فيما بين المهن أو الأقاليم ، حيث تنمو قطاعات معينة بينما تتقلص الأخرى ، فمثلاً انخفض الطلب على عمال المناجم الفحم لعقود طويلة بسبب صعوبة الحركة المتاحة أمام العمال ورؤوس الأموال بين مختلف المناطق الجغرافية ، لذا ظلت البطالة ومعدلاتها مرتفعة بين عمال المناجم حتى وقتنا الحاضر.

ب- البطالة الاحتكاكية :

هي التي تحدث نتيجة الحركة المتواصلة للأفراد فيما بين الولايات والاقاليم والوظائف ، أو من خلال المراحل المختلفة لدورة الحياة وحتى إذا تمتع الاقتصاد بمستوى التوظيف الكامل سيظل هناك هامش يسمح بقدر من التغيير حيث سيقوم الطلاب بالبحث عن وظائف بمجرد تخرجهم من الجامعة أو ستعود الأمهات مرة أخرى للالتحاق بالقوى العاملة عقب إنجابهن للأطفال ، وحيث أنه عادة ما ينتقل العمال من فئة غير الموظفين بشكل احتكاكي بين الوظائف أو يتحولون للبحث عن وظائف أفضل ، فعادة ما يتم اعتبارهم غير موظفين بصفة اختيارية.

ج - البطالة الفنية أو التكنولوجية :

الناجمة عن إدخال طرق جديدة في الانتاج مما يسهل العمل ، ويخلق بطالة في عناصر العمل للأفراد .

ثانياً : أما الهدر على صعيد وسائل الانتاج ويمكن أن يظهر في الجوانب الآتية :

1- ظاهرة الطاقات الانتاجية الفائضة حيث يبقى جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى لو توفرت قوة العمل والمواد الأولية وسببها عدم توفر الطلب الفعال.

2- تخصيص المشروعات والوحدات الانتاجية لجزء من الموارد الانتاجية لزيادة الطلب الكلي وليس بهدف زيادة القدرة الانتاجية ، وهذا ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث لوحظ أن نسبة رأس المال المتزايدة خصصت لإنشاء بيوت مالية للإقراض بفوائد لتمويل عمليات الشراء بالتقسيط أي أن جزء من رأس المال خصص لخلق طلب وزيادة إنفاق جزء من دخلهم في الوقت الحاضر مقابل دفع فوائد معينة.

3- تخصيص جزء كبير من الإمكانات البشرية وغير البشرية لمشروعات الدعاية والإعلان للسلع المنتجة بهدف تسويقها.

4- توجيه جزء من الموارد لغرض إنتاج سلع ضارة للبيئة والمجتمع ولكنها تدر أرباح عالية كالمشروبات الكحولية.

4- التفاوت في توزيع الثروة والدخل:

حيث يميز النظام الرأسمالي بوجود اختلاف كبير في توزيع الدخول بين الأفراد والأسر ، فالرأسمالية لم تعمل على خفض هذه الفوارق بل زادت بفعل التملك الخاص للموارد ونظام الإرث ، فضلاً عن السوق الحرة التي تدفع أسعار أعلى للسلع والموارد النادرة.

أن نمط توزيع الدخل يأخذ العوامل الآتية عند توزيع الناتج وهي :

أ- انتاجية العمل.

ب- مقدا ما يملكه الفرد من وسائل الانتاج.

ج- النفوذ السياسي والشخصي الذي يعطي لبعض الفئات التي تقع تحت سيطرتها وسائل الانتاج أو العمل الذي تمارسه بحيث تحصل على دخول أكبر مما يتناسب مع عملهم.

د- السياسة المالية للدولة وما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل أما عن طريق السياسة الإيرادية أو عن طريق السياسة الإنفاقية.

هـ- وجود دخول ريعية لا يبذل أصحابها جهداً في الحصول عليها مثل (أرباح الشركات ، إيجار الأرض ، الأموال الموروثة) مما يؤدي إلى تركز القوتين السياسية والاقتصادية بيد أقلية تحصل على الجزء الأكبر من الدخل القومي مما يؤدي إلى التركز في الملكية وبالتالي التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين الطبقات الاجتماعية المالكة لوسائل الانتاج على حساب الطبقات التي لا تملك شيئاً ويترتب على ذلك تفاوت في المستويات المعيشية وفي كل مفردات الحياة الإنسانية ، فتركز القوة السياسية يعطي إمكانية أكبر لعدد قليل من الأفراد ممن يسيطرون على وسائل الإعلام من التأثير في توجيهات الناخبين لصالح انتخاب بعض المرشحين من هذا الحزب أو ذاك الذي تتطابق برامجه مع مصالح الفئة القليلة الفاعلة في الساحة السياسية وقد تزاول الأقلية المحتكرة قوى ضغط على القرارات الحكومية.

5- النمو اللامتوازن والأزمات :

يتصف النظام الرأسمالي بأنه تطور غير متوازن سواء كان من الناحية الزمانية أو المكانية.

فمن الناحية الزمانية ينمو الاقتصاد من خلال الأزمات أي من خلال انقطاع دوري يحصل في عملية الانتاج يتمثل في انكماش القوى الانتاجية المستخدمة مما يؤدي إلى نقص الاستهلاك النهائي وفي الاستثمار المنتج.

أما من الناحية المكانية فيمكن القول أن الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن في نموه بأكثر من معنى فمن زاوية العلاقة بين النشاطات المختلفة فأن بعض القطاعات تكون مختلفة مقارنة بالأخرى مثل الزراعة التي هي متخلفة عن الصناعة ، أما من زاوية العلاقة بين مناطق وأقاليم النظام الرأسمالي نجد أن هناك أقاليم ومناطق متخلفة وأخرى متقدمة مثال الشمال الأمريكي مع الجنوب وشمال إيطاليا مع جنوبها وهكذا فرنسا جنوبها بالنسبة لشمالها.

وتنشأ الأزمة نتيجة زيادة حجم الانتاج مع القدر الضئيل من الاستهلاك أي نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي فما يميز الاقتصاد الرأسمالي هو الاتجاه نحو التوسيع اللامحدود

للإنتاج وغالباً ما يحدث هذا بشكل لا يتناسب مع النمو في حجم الاستهلاك فيحدث تناقض بين العرض والطلب.

تاريخياً أول أزمة حدثت في انكلترا عام 1825 ثم الثانية عام 1836 في انكلترا وأمريكا والثالثة عام 1847 شملت انكلترا ، أمريكا ، فرنسا ، ألمانيا وأزمة رابعة 1857 وكانت عامة ثم توالت الأزمات حتى القرن الحادي والعشرين.

إن النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يمر بمراحل أربعة تشكل الدورة الاقتصادية وهي :

أ- **مرحلة الأزمة** : حيث جزء من الجهاز الانتاجي يتوقف عن العمل ويتم تدمير جزء من رأس المال الثابت الموازي في طاقته لفائض العرض السلعي فيخرج جزء من المنتجين من الانتاج والسوق بسبب الخسائر ولا تبقى إلا المؤسسات التي تتحمل الأزمة وتستطيع استئناف عملية الانتاج.

ب- الانكماش والركود : الركود يعقب الأزمة ويتصف بالمستوى الواطئ للإنتاج وتبقى البطالة وهنا لا تهبط الأسعار ولا تنمو البطالة ولا ترتفع أسعار الفائدة أو تزداد احتياطات السلع.

ج- الانتعاش : أي ارتفاع مستوى الانتاج وانخفاض مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع حركة الإقراض وتستقر أسعار الأسهم ويبدأ الطلب على رأس المال وينسحب الارتفاع في الطلب على القطاعات كافة.

د- مرحلة التوسع : هنا يزداد مستوى الانتاج وينخفض مستوى البطالة وتنمو الأسعار وتزداد القروض **ويحدث النمو المتصاعد للنظام الرأسمالي بسبب :**

1- التوسع الجغرافي لأسلوب الانتاج الرأسمالي.

2- التقدم الفني والتكنولوجي.

3- تدخل الدولة في الجهاز الانتاجي.

5- إخضاع البلدان النامية للسيطرة الاستعمارية.

النظرية الماركسية وطبيعتها

إن الفلسفة الماركسية هي مركب للعديد من التيارات العقائدية التي ترجع في أصولها التاريخية إلى أوائل القرن التاسع عشر ومنتصفه ، هذه التيارات التي أستقت منها الماركسية إطارها التاريخية هي :

1- الفلسفة الألمانية الديكاليتكية وخاصة ديكالكتيك (هيغل) مادية (فويرباخ).

2- الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانكليزي (آدم سمث وريكاردو).

3- اشتراكية المفكرين الفرنسيين (سان سيمون ، فوربية).

4- الوقائع الاقتصادية الرأسمالية (بريطانيا).

فهي تمثل المنابع الأصولية الأساسية الفلسفة الماركسية بأطرها الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية ، فمن مادية (هيغل و فويرباخ) أخذ ماركس المفهوم الرئيسي في فلسفته المادية (مفهوم الجدل) ويتضمن (الفكرة الأولية الأطروحة) و (النقيض) و (نقض النقيض) ، فكل حركة حسب هيغل تولد نقيضها الذي يفضي إلى فكرة جديدة تمثل مركباً كلياً للفكرتين السابقتين ، فأخذ ماركس هذه الفكرة وطبقها على تاريخ تطور المجتمعات البشرية التي بالنهاية سنصل إلى المجتمع المثالي الشيوعي الذي يخلو من التناقضات المحتملة تحوله إلى مرحلة أخرى.

من الكلاسيك أخذ ماركس المفاهيم الأساسية ليدخل عليها تعديلات مثل نظرية العمل في القيمة لريكاردو دون أن ينسى ماركس (وليم بتي) الذي أعتبره الأب الحقيقي للاقتصاد السياسي.

أما الاشتراكية الماركسية فقد توقف ماركس طويلاً عند الأرث الفكري الذي قدمه نخبة من المفكرين الفرنسيين الاشتراكيين وشكلت أفكارهم رافداً مهماً من روافد الفكر الاشتراكي الماركسي.

لذا يعد كارل ماركس (1818 – 1883) وفريدريك أنجلز (1870 – 1895) البناة الحقيقيين للاشتراكية العلمية التي أصبحت مرتكزاً للعديد من المذاهب الاجتماعية في العصر

الحديث وتعرض مضمونها للتغير نتيجة النضج الاجتماعي للمجتمعات الحديثة التي أخذت تربط مفهوم الاشتراكية بتراثها وأصالتها وأعطتها خصوصية الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها المجتمع المعين.

أن أهم الأحداث التي شكلت أساساً عاماً لظهور الماركسية كفكر وممارسة هي :

أ- الاضطرابات والحركات الثورية التي كانت تبدو كظواهر سياسية إلا أنها في الواقع حركات عمالية تعترض على أوضاع البؤس والشقاء الاقتصادي التي تحيط بالعمال ، وكانت وراء هذه الحركات تنظيمات سرية منها جمعية العائلات وجمعية أصدقاء الشعب وجمعية حقوق الإنسان ، وكانت منقسمة وتعاني من انشقاق قسمها إلى مجموعتين أحداهما تؤمن بأن المطلوب من النظام هو تحسين أوضاع العمال والأخرى تؤمن بأن الخلل لا يمكن في المؤسسة السياسية بل في الوضع الاقتصادي القائم ومنها تبلورت الحركة الشيوعية التي لا علاقة لها في البداية بماركس بل بالاتجاهات الفكرية والمؤسسات العملية لنخبة من الثوريين والفوضويين ولمجموعة من الاشتراكيين وصفهم ماركس بالمثاليين باعتبار أن اشتراكيتهم لا تخرج عن فكرة إصلاح المجتمع البرجوازي القائم لا تغييره ، فيما كانت الشيوعية التي ترتبط بنشاط ماركس واتباعه حركة تدعو إلى تغيير المجتمع وهدم أسسه الرئيسة وخاصة الملكية الخاصة.

ب- انتشار تعاليم ماركس أثر البيان الشيوعي إذا امتد نشاط الحركات الاشتراكية من فرنسا إلى بلدان أوروبية أخرى كألمانيا وانكلترا وإيطاليا وأسسوا جمعيات اشتراكية على يد العمال ورجال الفكر كانوا ينادون بالثورة ضد الرأسمالية والطبقة البرجوازية والسياسية الحاكمة.

ج- انعقاد المؤتمر الأول للحركة الشيوعية عام 1847 في لندن ، ثم المؤتمر الثاني الذي أعلن جملة من الأهداف منها :

1- قلب الحكم البرجوازي لتحل سيطرة العمال على الدولة ومقاليدها.

2- تكوين مجتمع جديد لا طبقات فيه ولا ملكية خاصة.

ثم صدور البيان الشيوعي اذلي كتبه ماركس بناء على تكليف المؤتمر الثاني (طبيعة النظرية الماركسية وأسسها ومواقعها) التي تبلور عنها مسألتين مهمتين :

أولاً : الانتقال التاريخي :

طبقاً لماركس أن المجتمع يتألف من طبقات والتاريخ البشري ما هو إلا تاريخ لنضال الطبقات ، ففي كل مجتمع نجد طبقة حاكمة مستغلة ومستبدة وطبقات محكومة ومستغلة من قبل الطبقة الحاكمة وذلك منذ تفكك مجتمع البدائية الشيوعية وظهور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية اللاحقة.

والحروب الطبقية مرت بمراحل عديدة تنتهي بثورة تتحرر معها الطبقات المستغلة من سيطرة واستبداد واستغلال الطبقة المسيطرة فتتولى بدورها إقامة سلطتها على الطبقات الأخرى واستثمارها إلى أن وصل المجتمع غلى درجات التحرر الكاملة وكان ماركس يرى أن هذه الظاهرة طبيعية في جميع مراحل التاريخ مشيراً إلى صراع طبقتي الأحرار والعبيد ثم الإقطاعيين والفلاحين ثم ظهرت المدن فأتخذ الصراع شكلاً بين المعلمين من الحرفيين وبين الأجراء ثم بحلول الثورة الصناعية بين العمال والبرجوازيين.

إن انتقال النضال الطبقي من مرحلة إلى أخرى يرتبط بتغيير شكل الانتاج في المجتمع لأن هذا التغير يؤدي حتماً إلى تغيير الوضع الاقتصادي بعامته وإلى تبدل أشكال السيطرة الطبقية وبالتالي تغير المجتمع.

ومن الحقائق عند ماركس أن الطبقة العاملة هي المحركة لعملية الانتقال التدريجي وهذا الانتقال سيكون نحو الاشتراكية وستكون البرولتياريا القوة الأساسية لإنجاز مهمة الانتقال وقد خصص ماركس للطبقة العاملة ببعض السمات :

1- إن الطبقة العاملة لا تملك سوى قوة عملها فهي مصدر وجود العمال وسر ثروة الطبقة البرجوازية وأساس تراكمها ، والبروليتاريا في المجتمع البرجوازي الطبقي لا ترتبط بأية ملكية خاصة سوى قوة عملها ولا تخسر شيئاً عندما تقوم بعملية قلب الأوضاع.

2- أنها طبقة تنحدر أوضاعها المعيشية دوماً نحو الفقر نتيجة ما تتعرض له من نهب جهودها من قبل البرجوازية التي تستثمر وتستغل العمال وهذا ما يجعل منها الطبقة الأشد رغبة وعزم على التغيير الجذري للمجتمع.

3- إن قوة العمل لدى العمال هي سلعة تخضع لتطورات السوق ولنتائج عناصر الجيش الاحتياطي الصناعي الذي يتكون في مجرى عملية تطور الانتاج الآلي الكبير من كل الذين لا يجدون عملاً أو يتعرضون للبطالة نتيجة الإحلال التكنولوجي أو نتيجة لتعرض العديد من المشروعات لخسائر تقودها إلى تقليص الانتاج وطرد العمال من دائرة النشاط الانتاجي ويعتقد ماركس أنهذه القوة تتنامى ويتزايد عددها باستمرار داخل المجتمع البرجوازي الصناعي.

4- أن تطور الانتاج الرأسمالي الصناعي يزيد من احتمال تراص القوى العاملة مع القوة الاجتماعية الأخرى التي تقع خارج البرولتياريا لتشكيل قوة تغيير أساسية لقيادة العمال المنظمين والأكثر ضبطاً وتنظيماً.

ثانياً : الطبيعة العالمية :

كان ماركس علمانياً مناهضاً للدين ركز اهتمامه على تشخيص وضع الإنسان في المجتمع الرأسمالي محاولاً وضع حد لبؤسه من خلال استخدام منظومة مفاهيم تشكل منطق البناء الفكري والنظري لفلسفته مثل الاغتراب وعبودية الأجور فائض القيمة والحتمية الاقتصادية .. الخ.

ويحتل مفهوم الاغتراب مكانة في التحليل الماركسي لظاهرة استغلال الانسان وخاصة في المجتمع الرأسمالي جراء استغلال البرجوازية للبرولتياريا وما تستحوذ عليه البرجوازية من فائض قيمة يخلقه العامل بحيث يتحول العمال إلى موجودات لا تشعر بكينونتها الإنسانية مما يزيد من الصراع الطبقي ويشتد نضال العمال من اجل التحرر على مستوى البلدان الرأسمالية وكان لشعار (يا عمال العالم أتحدوا) دعوة للعمال في جميع أنحاء العالم.

كما طبق ماركس فكرة التطور الديكاليتي على الأنظمة الاجتماعية ، فكل نظام مجتمعي يحمل من داخله عوامل انهياره وزواله لتولد قوى داخلة تعمل على القضاء عليه في النهاية ليحل محله نظام جديد ، وهكذا يتخذ التاريخ مسار دورة تتكون من أربعة مراحل (التغيير ، الثورة ، التطور التدريجي ، نشوء عناصر المقاومة والضغط ، الانحطاط) وهذا يأتي بفعل التطورات التي تحصل في القاعدة التحتية للنظام الاجتماعي والاقتصادي ، ويستشهد الماركسيون بالتطور التاريخي للأنظمة الاقتصادية مؤكدين على الخصائص السلبية للتطور الرأسمالي ، فالتوسع

الاستعماري لعب دور في تثبيت الرأسمالية وتوسعها خارج النطاق الوطني لتضفي إلى الامبريالية التي يعدها الماركسيون أعلى أشكال الرأسمالية والقائمة على الاستغلال والسيطرة.

ونجد أن ماركس عندما حلل طبيعة المجتمع الرأسمالي والمصير الذي سينتهي إليه اكد أن الثورة ستحدث في أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً من الناحية الصناعية ثم تمتد إلى البلدان الرأسمالية الأقل تطوراً أو تقدماً من الناحية الصناعية ، فهي ثورة عالمية تتظافر فيها جهود عمال البلدان الرأسمالية لتنتهي بتأسيس المجتمعات الاشتراكية ذات النزعة الإنسانية الطابع مرشحاً ألمانيا للثورة لتوفر الشروط الموضوعة فيها.

النظرية الماركسية في القيمة والأجور

1- نظرية القيمة:

بما أن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها ، فالعمل هو مصدر القيمة ويرى ماركس أن للأشياء قيمة في حد ذاتها ينشأ بالتحديد لأن السلعة منتج اجتماعي يعبر تلقائياً من العلاقات الاجتماعية إلا أن الأشياء ليس لها قيمة إلا أن العمل الإنساني دخل فيها ، فالذهب ليس له قيمة إلا لأن استخدامه سيقتضي كمية معينة من العمل الإنساني ، **ويحدد الاقتصاد الماركسي للسلعة ثلاث خاصيات هي :**

1- أن للسلعة قيمة استعمالية.

2- أن للسلعة قيمة تبادلية.

3- للسلعة قيمة.

فالسلع ذات قيمة حيث أنها التجسيد الفعلي للعنصر المشترك بينها جميعاً وهو عنصر العمل والعمل هو كل جهد إنساني وخلاصة النظرية الماركسية أن السلع المحتوية على عمل وحدها لها قيمة وهذه السلع هي الوحيدة التي لها قيمة تبادلية وتتحدد بمقدار العمل الذي تحتويه ، وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها قيمة.

إن أهم عناصر نظرية القيمة في العمل التي وضعها ماركس كان لها الاهمية الكبرى في اكتشاف قوانين الانتاج الرأسمالي وهو إيضاح الطابع الازدواجي للعمل المنتج للبضاعة ، وهذا يرجع إلى ازدواجية طابع العمل المنتج لها ، فالعمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية ، أما العمل المجرد فيخلق القيمة التبادلية وبذلك كشف عن أن البضاعة تشكل وحدة عنصرين متضامين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

2- نظرية ماركس في الأجور :

أن الأجر في الاقتصاد الماركسي هو ثمن قوة العمل وليس ثمناً للعمل نفسه ويقول ماركس أن ما يواجهه الرأسمالي في السوق ليس العمل ، بل العامل وليس ما يبيعه هذا الأخير إلا نفسه أي قوة عمله ، فالرأسمالي لا يدفع للعامل كل عمل يقوم به مع أن ذلك يخالف الحقيقة ، لذلك فأن تعبير ثمن العمل هو ستار ملائم لإخفاء الاستغلال ولإخفاء فائض القيمة ، ويتخذ الأجر أشكال مختلفة (**الأجر حسب يوم العمل ، الأجر حسب القطعة ، والأجر بالإنتاج ، الأجر حسب الاشتراك بالأرباح) ويمكن تلخيص الفكر الماركسي على النحو التالي :**

1- نظر ماركس إلى طاقة العمل على أنها سلعة مثل أي سلعة تباع وتشترى والبائع هو العامل والمشتري وهو الرأسمالي وهو يشتري طاقة العمل لغرض عملية الانتاج والربح ، أما العامل فهو يبيع طاقته للحصول على ما يكفيه هو وعائلته الصغيرة لكي يعيش فقط ، ويجب أن لا نفهم من هذا عن طريق الخطأ أن ماركس يعتقد في نظريته أجر الكفاف على العكس من ذلك لقد هاجمها هجوماً مريراً ولكنه في تحليله للنظام الرأسمالي الذي عاصره يشير إلى حقيقة واقعية معينة ، هي أن العامل يبيع طاقة من العمل التي يملكها مقابل الحصول على أجر الكفاف له ولعائلته الصغيرة.

2- يأخذ ماركس قيمة طاقات العمل التي يبذلها العامل غير الماهر كوحدة قياسية لقياس قيمة السلع.

3- الاختلافات بين أجور الفئات المختلفة من العمل ، وهنا نجد ماركس يؤكد المعنى الذي سبق الإشارة إليه وهو أن طاقة العمل تتحدد بالعمل المبذول في انتاجها ، فطاقة العمل التي يمتلكها العامل غير الماهر قد بذل فيها قدر من العمل أقل من طاقة العمل التي يمتلكها العامل الماهر ، ولهذا فالأخير يحصل على أجر أكبر من الأول وهنا نجد أن ماركس قد اعتمد فكرة (جون ستيوارت مل) من قبل بخصوص تحديد طبيعة العمل المنتج غلا وهي أن تدريب العمال يتضمن عملاً منتجاً لأنه يتسبب عادة بطريقة غير مباشرة في زيادة الانتاجية.

3- نقد النظرية الماركسية :

تعرضت نظرية ماركس الاقتصادية إلى جملة من الانتقادات التي تضمنت محاور ونقاط بدءاً بالأسس الايدلوجية وانتهاء **بالاستنتاجات ويمكن إجمالها بالآتي :**

1- أن الاعتقاد الماركسي بأن التبدلات الحاصلة في أساليب الانتاج هي التي تفسر ما يحدث في التاريخ والمجتمع ينطوي على كثير من المغالاة والتطرف لأنه ينكر الدور الذي يمكن أن تمثله العلاقات غير الاقتصادية في التاريخ والمجتمع ويقلل من الاهمية التي ينطوي عليها دور الرجال المفكرين في تشكيل الأحداث التاريخية أو المعتقدات الروحية والدينية في تطور المجتمعات ولو كانت رؤية ماركس صحيحة لأصبح بالإمكان معرفة التطورات والتنبؤ بها.

2- أن نظرية ماركس في صراع الطبقات يشوبها الضعف ، فإذا كان الاستقطاب الطبقي قد حدث بالصورة التي بحثها ماركس لما حافظت الطبقة المتوسطة على بنيتها الكلية دون أن تضطرها لما حافظت الصراع إلى الانتقال على بنيتها الكلية دون أن تضطرها ظروف الصراع إلى الانتقال إلى البرجوازية أو البروليتارية.

كما أن إجراءات تلطيف حدة الصراعات الطبقية والاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية في عصر الرأسمالية الاحتكارية التي أدت إلى اندماج العمال في مكاسب دولة الرفاة الرأسمالية وقبولهم بمبدأ التسوية في الصراعات.

3- إن استناد ماركس على نظرية العمل في صياغة نموذجه النظري يمثل أحدى نقاط الضعف فليس العمل وحده هو الخالق لقيمة السلعة فقد برهنت النظرية الكلاسيكية إلى عوامل أخرى تساهم في خلق الثروات والقيم في الاقتصاد مثل المواد الخام والأدوات الرأسمالية المستخدمة في الانتاج ، كما أن الوسائل التي يعتمدها الرأسماليون لانتزاع قدر أكبر من فائض القيمة التي تحدث عنها ماركس تصطدم بـ (تشريعات العمل ، الدول ، التأمين ضد البطالة).

4- كما أن افتراض ماركس أن الأجور هي عند حد الكفاف وأن اتجاهها خلال التطور يكون نحو الانخفاض تبت الواقع أن الأجور الحقيقية في المجتمعات الرأسمالية تتجه نحو الارتفاع باستمرار بحيث تؤمن للعامل مستوى معيشي أكبر بكثير مما تصوره ماركس وأن الأجور الحقيقية ارتفعت باستمرار مع النمو الرأسمالي وذلك لارتفاع إنتاجية العمل نتيجة لزيادة استخدام الآلات

والمعدات المتطورة ، فالأجر في النظرية الحديثة يتحدد على أساس انتاجية العمل وهذه الانتاجية قد ارتفعت في العصر الحديث على أثر استخدام الآلات والمكائن المتطورة والناجمة عن تراكم رؤوس الأموال المستخدمة في الانتاج ، كما أن تضخيم ماركس للبطالة التكنولوجية كان غير واقعي رغم بعض الحرف والعمل الذي ضرب بقسوة إلا أن التقدم التكنولوجي زاد الطلب على العمال لأن الاستثمار المرافق للتقدم التكنولوجي يرفع الطلب الكلي والدخل الكلي.

5- أن نظرية التركز الرأسمالي لم يؤيدها الواقع فقد ظلت المشروعات الصغيرة هي المسيطرة في الزراعة وأثبتت أنها أقدر من المشروعات الكبيرة وأقوى على المنافسة والتمرز الرأسمالي الحالي هو تمركز وتضخم مشاريع وليس رؤوس أموال.

6- على الرغم من صحة الفكرة الماركسية حول الميل المستمر للأرباح نحو الانخفاض ، إلا أن ربط ماركس بين تطور الرأسمالية وتصاعد الارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال مفترضاً معدلاً ثابتاً للاستغلال ينتابه انتقاد بحسب وجهة نظر جوان روبنسن ، مفادها أن معدل الاستغلال لا يمكن أن يظل ثابتاً إلا في ظل ثبات الأجور الحقيقية وهذا لن يكون متاحاً مما يعرض أصل الفكرة إلى المراجعة.

7- طبقاً لنظرية ماركس فأن جوهر نظرية التطور التاريخي ينص على أن التحول إلى الاشتراكية لا يتم إلا بعد أن يكون الاقتصاد قد مر بمرحلة النظام الرأسمالي الصناعي ، وبعد أن تكون تناقضات هذا النظام قد أوصلته إلى نقطة الانفصام التام بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال.

إلا أن الواقع العملي الذي تحقق دفع الكثيرين إلى التشكك في صحة هذا التفسير الماركسي للتطور ، فالاشتراكية وتطبيقاتها التي تحققت في العديد من البلدان لم تولد في البلدان الرأسمالية الصناعية مثل انكلترا وفرنسا والمانيا ، فالدولتان الكبيرتان اللتان توطنت فيهما الاشتراكية هما (الاتحاد السوفيتي سابقاً ، والصين الشعبية) كانتا دولتين اقطاعيتين ، وهكذا يبين الواقع أن الاشتراكية يمكن أن تظهر من غير أن يكون المجتمع قد مر بمرحلة الرأسمالية الصناعية.

الاشتراكية المركزية

يطلق وصف الاشتراكية المركزية على التجارب التي أتسمت بقدر واسع من تسلط الدولة على نواحي الحياة المختلفة عبر نموذجها الذي طبق في روسيا السوفيتية بعد ثورة اكتوبر 1917 ، وتبينت سماته بوضوح خلال الفترة الستالينية في الاتحاد السوفيتي.

وبما أن ماركس وضع النموذج النظري للاشتراكية إلا أن خصائص الاشتراكية المركزية استمدت من وقائع التطبيق الفعلي لأفكار اشتراكية ماركس أكثر من أن تكون مستمدة من نموذج نظري بناه ووضعه ماركس ، فالاشتراكية تعني (المجتمع اللاطبقي حيث تسود فيه الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ويجري فيه توزيع الثروة طبقاً لبدأ كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته) ، أما (شومبيتر) فعرف الاشتراكية بأنها (نموذج قانوني يتم فيه التحكم في وسائل الانتاج ذاته بوساطة السلطة المركزية أو أنه نموذج تؤول فيه الشؤون الاقتصادية للمجتمع أساساً إلى القطاع العام وليس القطاع الخاص.

***- خصائص الاشتراكية المركزية :**

1- هيمنة السلطة المركزية أو الدولة على وسائل الانتاج وإدارة الاقتصاد عبر أدواتها.

2- أنه نموذج ذو طبيعة قانونية يحتم وضعاً مسيطراً لقطاع تقيمه الدولة وليس الأفراد.

3- الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج.

4- التخطيط الاقتصادي المركزي.

5- تحدد السلطات المركزية الأسعار ومعاييرها وحدودها ولا يمكن للأسعار أن تتغير تلقائياً.

6- التوزيع العادل اجتماعياً للدخل والناتج القوميين.

7- وجود سوق للعمل ولسلع الاستهلاك ولكن ليس لسيادة المستهلك بالضرورة ، لذا فالمجتمع الاشتراكي يخضع لقوانين اقتصادية تختلف في مضمونها عن القوانين التي يخضع لها المجتمع

الرأسمالي ، فالاشتراكية لا تتسم بالتناقض القائم بين الصفة الاجتماعية للإنتاج وطابع التملك الخاص ، كما أن النظام الاشتراكي لا يعرف الأزمات الاقتصادية لغياب الأسس المؤدية لذلك.

لذا فأن الخصائص المميزة للاشتراكية المركزية هي :

أولاً : الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج :

أي تملك المجتمع لوسائل الانتاج الأساسية الموجودة في الاقتصاد القومي في شكل ملكية اجتماعية أو اشتراكية وإلغاء تملك الأفراد لها بشكل تام ، إلا أن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج لا تلغي حق التملك الخاص لوسائل الانتاج أي هناك ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج الملكية الجماعية والملكية التعاونية وبقاء شكل صغير من الملكية الفردية ممثلاً بالمشروعات الحرفية التي يختلط فيها عنصري العمل ورأس المال ، كما توجد بعض الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كبيرة الحجم ومشروعات خاصة في البناء الاشتراكي ، وأن وجود الملكية الخاصة يشترط أن تتحول إلى ظاهرة نشوء ظاهرة الاستغلال والاستئثار بالفائض المتحقق من هذا الاستغلال ، كما أن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يعني التضييق من حدود الحرية الاقتصادية ، وتتخذ الدولة التأميم كشكل من أشكال تحويل الملكية من شكلها الخاص الاستغلالي إلى شكل اشتراكي يقضي على هذا الاستغلال.

ولكي يكون التأميم وسيلة ناجحة يستلزم توفر شروط أهمها :

1- أن يكون واضحاً أن التأميم بالصيغة القانونية له هو تغيير حق التصرف بالملكية من جهة لصالح جهة أخرى وهذا ما تقوم به الدولة الاشتراكية ، فالتأميم هو وسيلة حتى يصل المجتمع بأسره إلى موقع السيطرة الكاملة على الملكية ، لذا فأن وجود قطاع يعود للدولة الاشتراكية من أهم المستلزمات الضرورية لإنجاز عملية التأميم بشكلها الجذري.

2- أن يكون للدولة الاشتراكية الإمكانات المادية والبشرية التي تتمكن بواسطتها من إنجاز التأميم وأن تكون لديها القدرة على توجيه العلية الاقتصادية في المشروعات المؤممة ومن متطلبات هذا توفير الأطر الإدارية والكادر الفني المؤهل لتنفيذ هذه العملية لإنجاز توزيع الناتج طبقاً للأهداف الاجتماعية العامة.

3- أن تكون عملية التأميم متعددة الجوانب ، أي لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية بل شاملة لجميع المجالات والنشاطات الأخرى منها السياسية والثقافية والقانونية والتربوية من أجل أن تكتسب عملية التأميم طابعها الشعبي والاجتماعي.

4- التدرج في التأميم فقد لا تستوجب ظروف التطور الاجتماعي – الاقتصادي القفزة الواحدة باتجاه إقامة ملكية المجتمع ، بل تستوجب تدرجاً منطقياً يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية.

وبهذا المفهوم تتخذ الملكية الاجتماعية شكلين رئيسيين الأول ملكية الدولة ممثلة بالمجتمع بأكمله والثاني الملكية الجماعية لمجموعة من أفراد المجتمع (الملكية التعاونية).

إن انتقال ملكية وسائل الانتاج إلى المجتمع لاستخدامها بما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع أمر لا يتم إلا من خلال :

أ- قيام المنتجين بدور إيجابي مع تحديد أهداف النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف أي كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف.

ب- أن يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية.

ج- أن يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية.

د- أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع أن لم يكن جميعهم وهذه المصلحة تتحقق في الأمد الطويل وليس القصير فقط ويكون الهدف النهائي في الاقتصاد الاشتراكي هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية بعيداً عن معايير الربح الفردي.

ثانياً : الإشباع المتواصل للحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع :

أن هدف الانتاج في المجتمع الاشتراكي هو إشباع الحاجات والمطالب الاجتماعية وليس تحقيق الربح الفردي ويتكيف الانتاج وفقاً للحاجات الاجتماعية وليس وفقاً لطلب السوق ، فالسعي المتواصل لإشباع الحاجات المادية والمعنوية لكافة أفراد المجتمع عن طريق زيادة الانتاج وتنميته وتحسين نوعيته واستمراره على أساس استخدام أكثر الفنون الانتاجية ، وهذا

يعكس الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي والطريقة الوحيدة للحصول على انتاج متزايد وتحسين متواصل فيه وبنوعية تتمثل في استخدام أحدث فنون الانتاج الذي يحققه الارتفاع المطرد في انتاجية العمل والتمكن من تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي أسعار المنتجات والسلع المقدمة.

ويرتبط الإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية والفردية في المجتمع الاشتراكي ارتباطاً وثيقاً بتنمية الاقتصاد القومي عن طريق أولوية انتاج وسائل الانتاج بدرجة أبكر من تطوير وتنمية الفروع المسؤولة عن انتاج وسائل الاستهلاك الفردي.

ثالثاً :النمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومي (التخطيط الاقتصاد المركزي) :

المقصود بالتخطيط القومي (هو أن يسير المجتمع وفقاً لخطة محددة تهدف إلى النهوض به اقتصادياً خلال فترة معينة من الزمن) والتخطيط الاقتصادي هو الذي يحدد شروط الانتاج وإعادة الانتاج الموسعة في فترات زمنية متعاقبة ويجد أساساً في كون الانسان يرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية وبهذا يكون التخطيط الاقتصادي الآلية المعتمدة لتوجيه العمليات الاقتصادية وتنظيم نسب تطور الاقتصاد الاشتراكي كنقيض لآلية السوق في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وبما أن النشاط الهادف الذي يقوم به الانسان موجه نحو تحقيق غرض معين ويتبع الإنسان الوسيلة المعينة الموصلة لذلك ، وبما الهدف العام من النشاط العام من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات والتي هي نتاج لمجموعة ظروف الحياة في مجتمع ما فأن تحديد هذه الحاجات يحد في نفس الوقت الغايات والأغراض المقصودة من وراء القيام بالنشاط الاقتصادي في المجتمع ، وتحديد هذه الحاجات يتحدد عن طريق العادة والاخلاق الاجتماعية ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان وتختلف الغايات باختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك الوسائل المعتمدة لتحقيق هذه الغايات ، فالهدف في الرأسمالية هو الربح أما في النظام الاشتراكي فأن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية أو مشروعاً اشتراكياً ونشاط الوحدة الاشتراكية يخضع لهدف معين تعبر عنه الخطة الاقتصادية القومية هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية

تتمثل عادة في الوصول إلى مستوى معين ن الدخل القومي وتقرر الخطة الوسائل الرئيسة التي تخدم تحقيق تلك الغاية ، فالتخطيط القومي يعد نوعاً من الحساب الاقتصادي لأنه ينصرف إلى إحداث توازن بين الاستخدامات المختلفة للموارد الاجتماعية بهدف تفضيل الاستخدامات الأكثر نفعاً.

المساهمات المقدمة من النظرية الاشتراكية المركزية

كانت الاستراتيجية الاشتراكية بعد اكتمال ملكية الدولة لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي تأمل في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وانجاز التوزيع العادل للثروة تأمل في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وانجاز التوزيع العادل للثروة وكانت القناعة لدى الاشتراكيين تتمثل في أن القضاء على أوضاع التمايز الطبقي الناجم عن التملك الخاص سيوفر فرصة للدولة ومن خلال آلية التخطيط المركزي من إنهاء حالات تشويه التخصيص الأمثل للموارد التي تنج عن اعتماد آليات السوق.

وهنا دار الجدل بين المفكرين الاشتراكيين حول قضية التصنيع ومقولات النظام الاشتراكي وكونه سلعياً أم غير سلعي ؟ فالبعض كان يعتقد بأن الانتاج في النظام الاشتراكي هو نوع خاص ومتميز من الانتاج السلعي وقانون القيمة هو القانون الأساسي للنظام الاشتراكي قانون ينظم ويتوجه النشاط الاقتصادي لذا لابد من الاحتفاظ بالعلاقات التي تنتج عن استخدام السلعة والنقود.

إن أغلب الاقتصاديين وانطلاقاً من تحليل علاقات الملكية في الاقتصاد الاشتراكي انتهى إلى نتيجة مفادها الإقرار بضرورة الانتاج السلعي المرتبط بوجود قانون القيمة وهذه الضرورة ترتبط بالصفة المزدوجة للعمل والاختلاف في صفة العمل ومن القيمة تتولد ضرورة الانتاج السلعي.

أولاً : بول سويزي :

1- يعتقد سويزي أنه لا معنى لاقتصاد اشتراكي بدون تخطيط مركزي حقيقي ، فمجلس التخطيط المركزي ليس مجرد هيئة لتحديد الأسعار وإنما مهمته أعمق من هذا بكثير.

2- يؤكد سويزي مشكلة الاستثمار بدلاً من تفضيلات المستهلكين أي أن المجلس المركزي للتخطيط يفترض به أن يتخذ القرارات الاستثمارية طبقاً لتفضيلات الدولة.

3- أن مهمة الخطة لا تستند إلى العملية السعرية ويتم تحديد الأهداف الانتاجية على أساس عيني.

4- أن النقود وظيفتها وحدة قياس وتستخدم للأغراض المحاسبية فقط ، أي قيمة الانتاج الكلي يجب أن تعادل قيمة المستخدمات زائداً الأرباح المخططة بالنسبة لكل صناعة.

5- ركز سويزي كما فعل ذلك دوب على **أهمية التخطيط الاقتصادي أما أبرز أهدافه فهي :**

أ- التصنيع السريع والتنمية الاقتصادية.

ب- الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية.

ج- العدالة في توزيع الدخل.

د- الاستخدام الكامل للموارد.

ثانياً : تايلور :

وهو اقتصادي أمريكي نشر عام 1929 مقالة (توجيه الانتاج في الدول الاشتراكية) وضع فيها أسس الاقتصاد الاشتراكي **وتمثلت مساهماته بما يأتي :**

1- يجب على الدولة تحديد الدخل النقدي للأفراد.

2- ينبغي على الأفراد توجيه الدولة بإنتاج سلع معينة لقاء ذلك توفير الحرية للمستهلكين في اختيار السلع التي يرغبون في استهلاكها بأسعار محددة بمستويات تكاليف الانتاج ، أي أن السلع تحدد بوساطة طلب السوق على ذلك السلع والعرض منها.

3- أن أسعار الموارد الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي يجب أن يخضع تحديدها لقاعدة التجربة والخطأ التي **تتضمن الخطوات الرئيسة الآتية :**

أ- تحديد أسعار معينة للموارد بصورة اعتباطية.

ب- إصدار التعليمات لمدراء المشروعات الصناعية باعتبار تلك الأسعار المبدئية هي الأسعار الصحيحة فيما يتعلق بقراراتها الاقتصادية.

ج- تبدأ السلطات المركزية بمراقبة المؤشرات التي تدل على صحة أو دقة تلك الأسعار لتحقيق التوازن.

د- معالجة ظاهرة النقص أو الفائض في العرض من خلال إعادة النظر في أسعار الموارد الاقتصادية وذلك بزيادة السعر في حالة نقص العرض وخفضه في حالة العرض الفائض.

هـ- يمكن تكرار هذه العملية حتى يتم تحقيق التوازن بين العرض من الموارد والطلب عليها.

النموذج السوفيتي المركزي :

يعد الاقتصاد السوفيتي (سابقاً) نموذج للاقتصادات التي تعتمد على الأوامر الاقتصادية ويعمل في ضوء قرارات اقتصادية مركزية وكان الاقتصاد تديره الدولة الذي كان الحزب الشيوعي فيها الدور الرئيس في وضع أهداف السياسة الاقتصادية وتمتلك الدولة معظم القطاع الصناعي والجزء الأكبر من الزراعة ومعظم تجارة الجملة والمفرد.

بدأ النموذج السوفيتي منذ نجاح ثورة اكتوبر الاشتراكية وكانت مرحلة التخطيط الخماسي الذي بدء العمل به كآلية لتنظيم الاقتصاد المرحلة الأكثر أهمية في وضع التفاصيل الرئيسة لهذا النموذج الذي أكتسب خصائصها بمرور الزمن.

أعتمد النموذج السوفيتي من قبل الباحثين أساساً لدراسة الاقتصادات ذات الطابع **الاشتراكي لثلاثة أسباب :**

أولاً : أن الاتحاد السوفيتي كان الأسبق تاريخياً بالظهور كدولة اشتراكية وشروع السياسيين والمخططين لتصميم النموذج الاقتصادي القائم على التخطيط الشامل.

ثانياً : كان النموذج السوفيتي الذي أثار الكثير من اللغط وعرضه للنقد والمعارضة نظراً لما آلت إليه نتائجه العملية من آثار سيئة على الفئات الاجتماعية وما رافقه من قمع وتسلط مما وجه له الأنظار والانتقادات.

ثالثاً : رغم ما رافقه من مصائب وإشكالات وسلبيات اجتماعية وسياسية واقتصادية إلا أنه نجح في ميدان التطور الصناعية وميادين العمل الأخرى.

المؤسسات الاقتصادية للنموذج السوفيتي

أ- قطاع الدولة :

الذي يسيطر على كل الموارد الطبيعية بما فيها الأرض والمكائن والمعدات ولعب هذه القطاع درواً رئيسياً في التصنيع بامتلاكه وهيمنته على المواصلات والاتصالات والصحة والتربية ، في الزراعة 53% من الأراضي الزراعية في التعاونيات 44% فيما كانت نسبة مساهمة القطاع الفردي 3%.

الجدول الآتي يوضح التنظيم الإداري لقطاع الدولة

مجلس الوزراء	**المستوى الأول**
التخطيط المركزي ووكالات الإدارة	**المستوى الثاني**
الوزارات الفرعية	**المستوى الثالث**
الإدارات	**المستوى الرابع**
المشروعات	**المستوى الخامس**

يخضع الهيكل الإداري لسيطرة الحزب الشيوعي وفي كل مستوياته واللجنة المركزية للحزب.

ب- القطاع التعاوني :

يتشمل كل المزارع التعاونية والتعاونيات الاستهلاكية وعلى الرغم من أنها لا تنطوي على شكل التملك اذلي له صلة بملكية الدولة فأنها تخضع في أنشطتها لسيطرة ومراقبة الهيئات الحكومية وتضمن هذا القطاع 26000 مزرعة تعاونية تضم 12 مليون عائلة تحتوي على 44% من الأراضي المزروعة بالغلال و 37% من تربية الماشية وتنتج الحبوب ولأعضاء التعاونية حق امتلاك البنايات والمكائن والعدد ويسهمون في إدارة المزرعة التعاونية والأرض مملوكة للدولة لا يجوز التصرف بها بالبيع أو الإيجار.

ج- قطاع الملكية الخاصة :

ويمثل شكل مختلف عن الملكيات الأخرى فالفرد يستطيع أن يمتلك السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمجوهرات والمكيفات والسيارات وتنتقل بالوراثة والبيع والشراء وهنالك تملك خاص محدود النطاق لبعض وسائل الانتاج من خلال الأسر في المزارع الجماعية والتمتع بقطعة من الأرض تحيط بالسكن وتبقي الملكية محدودة ولا يمثل أهمية في الناتج القومي الإجمالي والدستور السوفيتي أعترف بوجود مشروعات فردية صغيرة في الزراعة أو في المنتجات الحرفية بشرط ألا تستغل جهود وعمل الآخرين.

وقد وجدت هذه المؤسسات بأشكال مختلفة الوظائف والمهمات ففي الزراعة **توجد ثلاثة أنماط هي:**

1- الوحدات الفردية.

2- المزارع الحكومية.

3- المزارع الجماعية.

- **اما في الصناعة يوجد :**

أ- القطاع الحكومي ويشمل القطاع الصناعي بأكمله.

ب- القطاع الحرفي الصغير ويتكون من المشروعات الفردية مثل الحياكة التصوير والتجليد ولا يخضع لخطط الانتاج العامة التي تضعها الدولة.

د- مؤسسة التخطيط المركزي :

وهي أكبر المؤسسات المميزة للنموذج السوفيتي وتديرها الدولة من خلال مؤسستي الحزب والتخطيط ، فهما يضعان فلسفة الدولة الاقتصادية ، فالحزب يضع أهداف السياسة الاقتصادية ويسعى لإنجازها ويراقب النشاطات اللازمة لتنفيذ عملية التخطيط وكانت لجنة الدولة للتخطيط تسمى (الجوسيلان) وهي هيئة أو لجنة تضع المشروع الرئيس لخطة تطور الاقتصاد

القومي كما تضع الخطط الخمسية التي تركز على الأهداف الطويلة المدى والخطة السنوية ، تترجم هذه الخطط العملية إلى قانون تصدره الحكومة وتوجه الخطة الرئيسية أكثر من 200 ألف مشروع فهي تحدد أهداف الانتاج وتقيد استخدام الموارد.

وفي ظل مؤسسة التخطيط يتم استخدام الموارد واستهلاك السلع والخدمات مركزياً في صورة كميات مادية وتستخدم الموازين السلعية كأسلوب للموازنة بين العرض والطلب ويكون لكل مشروع وقطاع مفردة من مفردات النشاط الاقتصادي الميزان الخاص بها.

وأجريت تعديلات على مؤسسة التخطيط للتخفيف من مسؤولية الجهاز المخطط بالتحول من التخطيط المركزي إلى التركيز على تطبيق التقنية المتقدمة وغالباً ما تعرضت هذه المؤسسة إلى النقد باعتبارها مؤسسة تسلطية وإحدى أدوات الدولة للهيمنة على المجتمع وقمع الاختيارات للفرد مما أدى بالاقتصاد إلى الازمات والاختناق مما أدى إلى إيجاد مقترحات لتعديل آلية عملها.

- **عوامل انهيار النموذج السوفيتي :**

أجمع المفكرين والمحللين الذين تصدوا لدراسة النمو المتباطئ وفجوة التكنولوجيا وتدني كفاءة الانتاج ورداءة نوعية المنتجات وتعطل طاقات الانتاج ونمو الاتجاهات الطفيلية وعدم التوازن بين معيار العمل ومعيار الاستهلاك وتخلف الجوانب الاجتماعية والثقافية ... الخ **إلى الأسباب الآتية :**

أولاً : أسباب سياسية وتتصل بالممارسة السياسية والتخلي عن الديمقراطية وسلطة الحزب الواحد وإلغاء دور الجماهير والفئات الاجتماعية وصاحبة المصلحة الفعلية في انجازات الاشتراكية مما أدى إلى تعالي النخبة السياسية وانعزالها عن قضايا المجتمع وتحولها إلى طبقة متمايزة في ظل مجتمع يفترض غياب الطبقات لانتقاء الأسس المادية لتبلورها.

ثانياً : أسباب تتصل بالاختيار بين آليات أدارة الاقتصاد والتوثيق بين التخطيط والسوق وقد شهدت المجتمعات الاشتراكية ولفترات طويلة نقاشات حول إحلال السوق مكان التخطيط ولم تكن الإصلاحات التي وضعت بعيدة النظرة ولم تتمكن الإصلاحات من تبني آلية السوق كفرصة للنمو الاقتصادي.

ثالثاً : عزلة الاقتصادات الاشتراكية خارجياً بسبب أفكار السياسيين والمخططين التي وجدت تعبيرها الأنسب في مقولة المنافسة مع الدول الرأسمالية واعتبار النضال ومقاومة الامبريالية مهمة مركزية من مهمات الدولة السوفيتية مما أدى إلى عدم اندماج الاقتصادات الاشتراكية إجمالاً والاقتصاد السوفيتي على نحو خاص في المحيط الدولي ، وبالتالي ابتعاده عن التأثير في اتجاهات ومتغيرات الاقتصاد الدولي وعدم الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الخارجية بما يحقق الأهداف المرسومة وكانت سياسة إعادة البناء قد استوجبت إصدار قوانين وتشريعات وتدابير تؤمن توسعاً في حركة تدفق الأموال الأجنبية للاستثمار ولم تكن هذه الخطوة سهلة وإنما تركت أثر سلبي على الوضع الاقتصادي وزيادة معاناة الفئات الاجتماعية وخضع المجتمع السوفيتي إلى شروط تنمو اقتصادي يوجه من الخارج ، وفقدت السيطرة الوطنية على العلاقات الاقتصادية الخارجية وخضع الاتحاد السوفيتي إلى رغبات المؤسسات الاستثمارية والنقدية الدولية مما أفقده طابعه الوطني المستقل ، وبالتالي سقوطه في مشكلات اجتماعية اقتصادية وتفاقمها سريعاً.

رابعاً : أسباب ذات طبيعة مجتمعية ، على الرغم من الانجازات التي حققها الاشتراكية لشعوبها في ميادين الصحة والتعليم والسكن والغذاء ولكنها لم تكن انجازات بمستوى الحلم الاشتراكي حول مجتمع تسوده المساواة والأخوة ومصلحة المجتمع ، لأن الوقائع تؤكد وجود طبقات متخفية وراء الإلغاء الشكلي لملكية وسائل الانتاج ، فتوزيع الدخل لم يكن عادلاً ، وهناك طبقة اجتماعية عليا استأثرت بمكانة متميزة في المجتمع مما أدى إلى فقدان المواطن ثقته بالنظام واستعداده لأي تغيير.

الاشتراكية والمتغيرات الدولية الجديدة

1-الأشكال البديلة للاشتراكية الماركسية

ثمة مصاعب تواجه الباحثين في تتبع الاتجاهات الاشتراكية البديلة للماركسية حيث تاريخياً وعلى امتداد تاريخ تطور الأفكار والنظريات الاشتراكية برزت العديد من التيارات الاشتراكية المقاربة والمتشابهة في تصوراتها والمختلفة مع الاشتراكية الماركسية في التحليل ، لذا سنتناول الاشتراكيات البديلة للماركسية :

أولاً : الاشتراكية الزراعية :

إذ ظهر اتجاه في الفكر الاشتراكي بتبني الاشتراكية الزراعية أو الفلاحية وذلك لأن الأرض لها دور أساسي في الانتاج الاجتماعي فكانت هذه النظرية نطاقها يتميز بفترتين أساسيتين **(الأولى) مرتبطة بفكرة القانون الطبيعي و (الثانية) من حق الإنسان في الأرض** وكان توماس سبينس من أرز دعاتها ودعا إلى تأميم الأرض الذي سيقضي على الفقر ويؤدي إلى تكوين اتحاد حر للمشتركين وأن الأرض تؤجر ومن ريعها يمكن دفع الضرائب وإشباع الحاجات وتغطية نفقات الأمن وبناء الطرق.

ثانياً : الاشتراكية المسيحية :

إذ استخدم الدين المسيحي كوسيلة للتأثير على الوضع الاقتصادي لأنه يشكل الوازع الروحي للتأثير على اتجاهات الواقع الاقتصادي ومن أبرز مؤيدها **(مولر)** الذي يعتقد أن تقسيم العمل الذي جاء به **سميث** يؤدي إلى عزل الإنسان عن الثروة الروحية وتدهور القيم الدينية والضرر في الثروة العامة ، وحاول أن يقدم تصور ديني وبيولوجي للمبادئ الاقتصادية باعتبار أن الدول والاقتصاد هما وحدة عضوة وقوة تنعش روح الإيمان وأن الجزء الأكبر من الثروة لا يتمثل في الشكل المادي بل في امتلاك الناس للأساس الروحي الذي يكون ليس فقط الدخل العام وإنما أيضاً جزء من الدخل الذي يحصل عليه مؤدي العمل الفيزيائي (العمال المأجورين ، الحرفيون ، المزارعون).

ثالثاً : الاشتراكية الفابية :

إذ ظهرت في انكلترا نتيجة تكوين الجمعية الفابية للإصلاحيين الانكليز في لندن عام 1884 واتخذت من أسم (**فابيا مكسيم**) الإيطالي الذي عاش في القرن الثالث قبل الميلاد الذي عرف بعزوفه عن الحروب ضد (**هانيبال**) وأصبحت الفابية التي مازالت أفكارها تجد لها صدى على المستويين الفكري والتنظيري وعرف من مفكريها (**سيدني ويب**) الذي أصدر مجموعة من المؤلفات المناهضة للفكر الماركسي وللاتجاهات الليبرالية السياسية وشارحاً فيها الحقائق عن حياة العمال الانكليز وتنظيماتهم ، من مفكريها الأديب الانكليزي **المشهور** (**برناردشو**) **و** (**وليم موريس**) **والكاتب** (**هربرت وايلس**) الذي طور في كتاباته خلال الفترة 1903 – 1908 أفكاره عن التحولات الاجتماعية بواسطة الإصلاح داعياً إلى تسليم السلطة إلى العلماء والمهندسين ، أما برنادشو فكان يرى أن التغييرات في المجال الاقتصادي أهمية شكلية.

أما الفابي (**سيدني بول**) فأشار أن الاشتراكية تعني إنجاز الديمقراطية الصناعية فينبغي أن تطبق في الصناعة نفس المبادئ الفاعلة في الدين والسياسية ، فالاشتراكية عند الفابين أنما هي خطة لضمان الحقوق والفرص المتساوية للجميع وليس لأهدافها صلة بعلاقات المجتمع الاقتصادية أو بالصراع الطبقي.

رابعاً : اشتراكية الطوائف :

انتشرت قبل الحرب العالمية الأولى ومؤسسها هم أعضاء الجمعية الفابية ومن بينهم (**كول)** (**أورانج**) (**بينتي**) وقد عد هؤلاء تعاليمهم على أنها المركب الأفضل من أفكار الماركسيين والفابيين والسنديكالين ويمكن اعتبار عام 1906 عام صدور كتاب (بينتي) (إعادة بناء أنظمة الطوائف) تاريخاً لظهور اشتراكية الطائفة وفي هذا الكتاب أضفى بينتي طابعاً مثالياً على تنظيمات الاقتصاد في العصور الوسطى ويدعو فيه إلى إحياء وحدة المهمات الفردية على أسس المبدأ الإقليمي ، وفي عام 1908 بدأت الجهة التي نشرت جريدة الفابين (العصر الجديد) تطوير هذه الفكرة مطالبة بإيجاد منظمات للنظام الاقتصادي للتعاونيات الانتاجية وإعادة النظر في أشكال الأجور وتحويل النقابات المتحدة إلى أداة للإدارة الذاتية في الصناعة ، **أهم أفكارهم هي :**

1- أن مجتمع الطوائف كمنتجين هم أعضاء المؤتمر الوطني للطائفة وكمستهلكين هي الدولة.

2- الدولة تمتلك أسمياً وسائل الانتاج وتقوم بدورها وفي فترة محددة تضع القضايا المرتبطة بالإنتاج تحت خدمة أعضاء الطائفة.

3- أعضاء الطائفة يقومون بحل جميع القضايا المرتبطة بالإنتاج ويحددون الأسعار والأجور وعلاقة المجهزين بالمستفيدين من المنتجات ، فإذا كانت سياستهم تناقض ومصالح المجتمع فبوسع المستهلكين اللجوء إلى محاكم الدولة التي تستند في عملها إلى (الرأي العام) لإزالة التعارض القائم وفي الموضوعات الأكثر تعقيداً يمكن اللجوء إلى الهيئة الثالثة المعبرة عن تطلعات كلا الجانبين المتصارعين المستهلكين والمنتجين وتدعو الاشتراكية إلى التأميم المتدرج لوسائل الانتاج ووضعها تحت تصرف الناتجين المتحدين ، **أي إلغاء الملكية الخاصة أن الاتجاهات الاشتراكية المناهضة لاشتراكية ماركس تتميز بخصائص يمكن أن نذكر بعضاً منها :**

أ- أنها اشتراكيات ترفض بشكل تام الصياغة الماركسية المتعلقة بكيفية التعامل مع الملكية الخاصة وترفض أفكار ماركس حول الصراعات الطبقية وعلاقات الاستغلال التي يفرزها المجتمع الرأسمالي والناجمة عن فائص القيمة.

ب- أنها اشتراكيات تؤمن بالإصلاح المتدرج لمؤسسات وآليات النظام الرأسمالي وترفض مقولة التحليل الاشتراكي الثوري للمجتمع الرأسمالي من خلال الثورة البروليتارية.

ج- أنها تحاول إضفاء المسحة الإنسانية على أشكال الصراع الاجتماعي وتنادي بالتسامح وبمبادئ الأخوة وتطليق الصراعات المجتمعية وتخفيف حدة الأوضاع الاستغلالية.

د- أنها اشتراكية ترفض المقولات الأساسية للاقتصاد السياسي الماركسي كمقولة الاستغلال وفائض القيمة وغيرها من المقولات.

هـ- أن بعضاً من المذاهب الاشتراكية أعطى قيمة عليا للعوامل الروحية والدينية في تكوين الصورة الإنسانية بالوقت الذي أهملت الماركسية فيه هذا الجانب أو على الاقل لم توليه الأهمية المناسبة.

النظام الاقتصادي المختلط

مفهوم الاقتصاد المختلط :

يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط على أنه نظام يجمع بين بعض جوانب النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. يحمي النظام الاقتصادي المختلط الملكية الخاصة ويسمح بمستوى من الحرية الاقتصادية في استخدام رأس المال، ولكنه يسمح أيضًا للحكومات بالتدخل في الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيقها لأهداف اجتماعية.

النظام الاقتصادي المختلط هو اقتصاد منظم مع بعض عناصر السوق الحرة وبعض عناصر الأنظمة الاشتراكية، إذ يستند على مبدأ الاستمرارية بطريقة ما بين الرأسمالية الخالصة والاشتراكية الخالصة. تحافظ الاقتصادات المختلطة عادةً على الملكية الخاصة وتسيطر على غالبية وسائل الإنتاج، إلا أن ذلك يتم وفق الشروط الحكومية.

تدير الاقتصادات المختلطة مركزيًا بعض الصناعات التي تعتبرها ضرورية أو التي تنتج السلع العامة. وعلى الرغم من انتقادات بعض الاقتصاديين للآثار الاقتصادية لمختلف أشكال الاقتصاد المختلط ، تُعتبر غالبية الاقتصادات المعروفة القديمة والحديثة منها أمثلةً للاقتصادات المختلطة.

ووفقًا للنظرية الكلاسيكية الحديثة، تُعتبر الاقتصادات المختلطة أقل كفاءةً من الأسواق الحرة الصرفة، إلا أن مؤيدي مبدأ التدخل الحكومي يجادلون بعدم إمكانية تحقيق الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق الكفاءة في الأسواق الحرة، مثل عدالة المعلومات وعقلانية المشاركين في السوق، من الناحية العملية.

مميزات الأنظمة الاقتصادية المختلطة

تتميز غالبية الاقتصاديات الحديثة بتوليفة من نظامين اقتصاديين أو أكثر، وذلك بعد انهيار الاقتصادات الكبرى في مراحل سابقة من مراحل التطور الاقتصادي، إذ يعمل القطاع العام في هذه الاقتصاديات جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص وقد تدخل العلاقة بينهما أحيانًا حالة المنافسة على نفس الموارد المحدودة.

وفي الغالب لا تمنع الأنظمة الاقتصادية المختلطة القطاع الخاص من السعي لتحقيق الأرباح إلا أنها تنظم الأعمال وقد تتدخل بتأميم بعض الصناعات التي تقدم سلعًا عامةً.

وعلى سبيل المثال تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادًا مختلطًا فهي تترك غالبًا ملكية وسائل الإنتاج للقطاع الخاص، لكنها تسيطر بالمقابل على قطاعات مثل الإعانات الزراعية وتنظيم الصناعة وتحتفظ بالملكية العامة بشكل جزئي أو كامل لبعض القطاعات مثل البريد والدفاع الوطني.

في الواقع تسقط جميع الاقتصادات التاريخية والحديثة المعروفة في مكان ما نتيجة استمرارية ونجاح الاقتصادات المختلطة، وتمثل كل من الاشتراكية الخالصة والأسواق الحرة الخالصة تركيبات نظرية فقط.

الفرق بين النظام الاقتصادي المختلط والأسواق الحرة :

لا تُعتَبر الأنظمة الاقتصادية المختلطة من الأنظمة التي تهدف إلى عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، إذ تشارك حكومات الاقتصاديات المختلطة في تخطيط استخدام بعض الموارد، ويمكنها أن تسيطر على بعض الشركات في القطاع الخاص، وقد تسعى إلى إعادة توزيع الثروة في المجتمع من خلال فرض الضرائب على القطاع الخاص واستخدام أموال الضرائب لتعزيز بعض الأهداف الاجتماعية.

تُعد الحماية التجارية والإعلانات و الأتمانات الضريبية المستهدفة والحوافز المالية والشراكات بين القطاعين العام والخاص أمثلةً شائعةً على تدخل الحكومة في الاقتصاد المختلط، وبلا شك

تولد كل تلك التدخلات تشوهات اقتصادية لكنها تُعتبر أدوات لتحقيق أهداف محددة قد تنجح بالرغم من تأثيرها غير المحدد.

تتدخل البلدان غالبًا في الأسواق لتشجيع بعض صناعاتها المستهدفة عن طريق إنشاء تكتلات دولية والعمل على الحد من الحواجز في محاولة لتحقيق ميزة تفضيلية لهذه الصناعات.

وكان هذا الأمر منتشرًا بوضوح ما بين بلدان شرق آسيا في استراتيجيته للتنمية للقرن العشرين والمعروفة باسم النمو الموجه بالصادراتExport Led Growth، ونتيجة لذلك تحول المنطقة إلى مركز صناعي عالمي لمجموعة متنوعة من الصناعات، وتخصص عدد من الدول بصناعة النسيج والبعض الآخر بالآلات، في حين تخصصت بعض الدول بصناعة المكونات الإلكترونية. واستطاعت هذه القطاعات المنافسة بعد أن حَمَت الحكومات الشركات الناشئة عن طريق خلق حيز تنافسي بالترافق مع دعم الخدمات المرافقة مثل الشحن.

الاختلاف عن الاشتراكية

تفرض الاشتراكية الملكية المشتركة أو المركزية لوسائل الإنتاج، ويعتقد أنصار الاشتراكية أن بإمكان التخطيط المركزي تحقيق فائدة أكبر لأكبر عدد ممكن من السكان. ولا يثق أنصار الاشتراكية في إمكانية السوق الحرة على تحقيق الكفاءة والتحسين التي يطرحها الاقتصاديون الكلاسيكيون لذلك ينادي الاشتراكيون بتأميم جميع الصناعات ومصادرة السلع الرأسمالية المملوكة ملكيةً خاصة والأراضي والموارد الطبيعية. نادرًا ما تصل الاقتصادات المختلطة إلى هذا الحد الأقصى، وبدلًا من ذلك فهي تحدد فقط الحالات المحددة التي يمكن أن يحقق فيها التدخل نتائج من غير المرجح أن تتحقق في الأسواق الحرة.

يمكن أن تشمل هذه التدابير سياسات مثل مراقبة الأسعار وإعادة توزيع الدخل والتنظيم المركز للإنتاج والتجارة. من الناحية العملية تشمل هذه التدابير أيضًا كل من الرعاية لصناعات معينة تمتاز بكونها تملك منافع عامة والتي تُعتَبر ضروريةً، ويعتقد الاقتصاديون أن السوق الحرة قد لا توفر الإمدادات الكافية لقطاعات ضرورية مثل المرافق العامة والقوات العسكرية وقوات

الأمن الداخلي وحماية البيئة. وعلى عكس الاشتراكية البحتة فإن الاقتصادات المختلطة تحافظ عادةً على الملكية الخاصة وتسيطر على وسائل الإنتاج.

تاريخ وانتقاد النظام الاقتصادي المختلط

اكتسب مصطلح الاقتصاد المختلط بعد الحرب العالمية الثانية مكانةً بارزةً في المملكة المتحدة على الرغم من اقتراح العديد من السياسات المرتبطة بهذا المصطلح في ذلك الوقت لأول مرة في الثلاثينيات، وارتبط العديد من المؤيدين بحزب العمال البريطاني.

جادل النقاد بعدم إمكانية إيجاد حل وسط بين التخطيط الاقتصادي واقتصاد السوق، ويتساءل الكثيرون حتى اليوم عن مدى صلاحية أنظمة الاقتصاد المختلط نظرًا لكونها مزيج من النظم الاشتراكية والرأسمالية. يقول أولئك الذين يعتقدون أنه لا يمكن جمع المفهومين معًا بأنه يجب أن يسود في الاقتصاد إما منطق التخطيط الاقتصادي أو اقتصاد السوق.

ويقول المنظّرون الكلاسيكيون والماركسيون إن الاقتصاد يُقاد بقانون القيمة وتراكم رأس المال، أو يُدفع بأشكال التقييم غير النقدية (بمعنى أخر المعاملات غير النقدية) في نهاية المطاف. يعتقد هؤلاء النظريون أن الاقتصادات الغربية ما زالت تعتمد وبشكل رئيسي على النظام الرأسمالي بسبب استمرار دورة تراكم رأس المال.

جادل الاقتصاديون النمساويون بكون الاقتصاد المختلط اقتصادًا غير مستدام لأن العواقب غير المباشرة لتدخل الحكومة في الاقتصاد –مثل العجز الاقتصادي الناتج وبشكل روتيني عن عمليات ضبط الأسعار– ستؤدي بشكل مستمر إلى زيادة الدعوات للتدخل الأكثر وبشكل متزايد لتعويض آثارها، ما يشير إلى أن الاقتصاد المختلط هو اقتصاد غير مستقر بطبيعته وسيتجه دائمًا نحو دولة أكثر اشتراكية مع مرور الوقت.

وبداية من منتصف القرن العشرين وصف الاقتصاديون في مدرسة الخيار العام كيف يمكن لتفاعل صانعي السياسات الحكومية والأسواق ومجموعات المصالح الاقتصادية أن يوجه السياسة في الاقتصاد المختلط بعيدًا عن المصلحة العامة، إذ تعمل السياسة الاقتصادية في الاقتصاد

المختلط على تحويل تدفق النشاط الاقتصادي والتجارة والدخل بعيدًا عن بعض الأفراد والشركات والصناعات والمناطق ونحو أخرى.

وبالإضافة إلى التشوهات الضارة في الاقتصاد نفسه يمكن أن يؤدي هذا أيضًا إلى خلق رابحين وخاسرين جدد، ما يخلق دوافع قوية للأطراف المعنية لأخذ بعض الموارد بعيدًا عن الأنشطة الإنتاجية واستخدامها بالضغط والتأثير على السياسة الاقتصادية .

نماذج من النظم الاقتصادية الرأسمالية /الاقتصاد الياباني

حين نقرأ بعض الحيثيات المفيدة التي يقدمها مؤلفون عرب حول مسار التجربة اليابانية، وخاصة كيفية الانتقال من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي، فإنهم يضعونها في إطار المعجزة، الخارجة عن قوانين الانتقال نحو الرأسمالية في الشرق، لكونهم لا يقرأونها ضمن قوانين الانتقال العامة للرأسمالية الشرقية ذات الخصائص المختلفة عن الرأسمالية الغربية.

لقد قفزت اليابان نحو نمط الرأسمالية الغربية الخاصة، خلافاً للرأسماليات المعرقلة بتدخل الدول الشمولية في الشرق، بل على العكس قامت الطبقة الحاكمة اليابانية بتوجيه قوى الأغنياء نحو تلك الرأسمالية الصناعية الخاصة، وهو جانبٌ سياسي فريد نشأ بسبب صغر اليابان تجاه الدول الكبرى المحاصرة لها التي تريد التهامها كالولايات المتحدة وروسيا والصين.

لقد عملت الطبقة الحاكمة التي قلصتْ نفسها إلى أسرة صغيرة حاكمة، مزيلة طبقة الإقطاع الكبيرة وموجهة إياها نحو الاستثمارات التجارية والصناعية.

لكن قيادة الامبراطور لهذه التحولات لم تكن دفعة واحدة بل جرى تذويب الطبقة الإقطاعية على مراحل .

التطور التاريخي للتحول الى الرأسمالية :

أطاحت القوى السياسية بالشوجون (قادة الجيوش) وانتقلت مقاليد السلطة للإمبراطور من جديد بعد ان كانت في يد مجموعة من نبلاء البلاط استأثروا بها، نظراً لصغر سن الامبراطور مايجي، وقد كان عليهم باعتبارهم قوة جديدة ان يواجهوا المشكلات الملحة وعلى رأسها الزحف الغربي على بلادهم والفساد المالي، لأن مواجهة الاطماع الاوروبية في اليابان تتطلب قاعدة اقتصادية صلبة، بعد ان بدأت السلطة الحاكمة في اليابان بالعمل على تعديل النظام الطبقي بما

يتلاءم مع الأوضاع الجديدة، حيث قامت بإجراء العديد من التعديلات والقوانين التي تنظم الطبقات، تمهيداً لإلغاء النظام الاقطاعي، وكانت البداية عام 1869 حيث وضعت تصنيفاً جديداً للطبقات جعلت بمقتضاه ارستقراطية البلاط وحكام المقاطعات طبقة واحدة باسم النبلاء، وقسمت الساموراي الى مستويين: ساموراي كبار، وساموراي صغار. وفي عام 1870 ادخلت الحكومة تعديلات على أوضاع الطبقة العاملة فصار من حقها بمقتضى هذه التعديلات اتخاذ ألقاب عائلية، وسمحت لأبنائها في العام التالي بالتزاوج مع ابناء الطبقة العليا. كما سمحت الحكومة للنبلاء والساموراي بالاشتغال بالزراعة والتجارة والحرف. وفي عام 1872 أعادت الحكومة تقسيم القوى الاجتماعية الى ثلاث طبقات: هي النبلاء، والساموراي و"الهيمين"، والأخيرة تضمنت العامة وصغار الساموراي القدامى والمنبوذين وأصبحت جميع الطبقات بعد ذلك – نظريا – أمام القانون سواء، وقد اضطرت الحكومة عام 1872 الى ان تسن قانوناً يجرم الاسترقاق ويحرم الاتجار في الرقيق.".

التحول من الاقطاعية الى الرأسمالية :

كان إبعاد الطبقة الإقطاعية الكبيرة العدد عن الدخول الحكومية مهما لأجل إبعاد أجهزة الدولة عن التبعية لطبقة من الطبقات، أي أن تكون محايدة بشكلٍ نسبي، بين الطبقتين الكبريين: الطبقة الإقطاعية الآفلة، والطبقة الرأسمالية الصاعدة، فقد أدركَ الامبراطور ان المستقبل للأخيرة وللصناعة وللحداثة، وهو بحاجةٍ إلى القوى العاملة الحديثة وإلى العلوم، ولابد بالتالي من الانفصال عن إرث الماضي الإقطاعي، ومن جعل الصناعة بؤرة الحياة الاقتصادية، ومن تحرير

الفلاحين والنساء، وتشابك ذلك المنحى الاقتصادي بالشعور القومي الاستقلالي، بل الاستعماري التوسعي كذلك، الذي تحول فيما بعد إلى عدوانية خارجية.

ولنلاحظ كيف كانت اليابان مربوطة بوشائج متخلفة مع علاقات الإنتاج القديمة، كالعبودية، وعلاقات اجتماعية متخلفة كثيرة، لكن جهاز الدولة المركزي استقل عن الطبقات القديمة، وحسم الخيار الحضاري باتجاه مماثلة تقدم الغرب في جوهره، وهو التصنيع الواسع.

"وقد أدى إلغاء النظام الطبقي وتطبيق نظام المعاشات واستبدال نظام سندات حكومية به الى تجريد طبقة الساموراي بشكلٍ كامل من امتيازاتها المادية، ورفع عبئاً كبيراً كانت ميزانية الدولة تتحمله كل عام قامت بتوجيهه للتنمية"، (السابق).

إن خلق التراكم البدائي في التجربة اليابانية كان على الطريقة السوفيتية، بأن تجلب الفوائض المالية من الطبقات المثقلة بالاستهلاك والبذخ أو الموظفة في الزراعة، وأن تصب في الصناعات الثقيلة والخفيفة. لكن من دون أن تنتقل الثروة المُصادرة وعمليات التراكم المختلفة من ضرائب وغيرها، لتشكيل رأسمالية حكومية على الطريقة السوفيتية، بل أن تكون لعمليات التوجيه المركزي نحو المجتمع الرأسمالي من خلال قيادة الامبراطور.

وهنا فروق كبيرة بين هذه القيادة وما جرى في بعض دول الشرق، فكثيراً ما تقارن عملية القيادة اليابانية بمصر في عهد إسماعيل باشا خاصة، كما يقول عارض الكتاب: "يتحدث الكتاب في فصله الثالث عن حركة التصنيع ونمو الرأسمالية في اليابان، برصدها في عهد مايجي بشكل يذكرنا بحركة التحديث التي حاول اسماعيل باشا في مصر أن يقودها، وبالأسلوب نفسه، حيث لجأ كلٌ منهما إلى الاستدانة من بيوت المال الفرنسية والانجليزية لبناء وتحديث بلاده، وكانت

القروض أداة كل منهما لاقامة مشاريعه التي رآها مناسبة لنقل بلاده الى مرحلة التطور والتقدم الصناعي التي تعيش أوروبا في ظلها".

إن عمليات الاستدانة والتثقف من الغرب والقيام بإجراء تغييرات في الريف لم تكن متماثلة مع نظام إسماعيل، لفارق جوهري هو طبيعة الدولة اليابانية في هذا الوقت التي اختارت التوجه نحو الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية، وأن تكون منها بل من قياداتها، في حين ظل إسماعيل في دائرة النظام الإقطاعي، وتغدو الاستيرادات المجلوبة من الغرب لديه استيرادات جزئية، تحديثية فوق جسد متخلف تقليدي.

في حين توجهت الطبقة الحاكمة اليابانية في تلك الأسرة الصغيرة الامبراطورية إلى إزالة الإقطاع بكل تشكيلاته وتداخلاته في الحياة الاقتصادية والدراسية، فجمعت التراكمات المالية لتوسيع الصناعات، وجعلت الأرياف مُلحقة بها، ولهذا كانت ثمة عملية قسوة شديدة موجهة للريف، أدت إلى حدوث ثورة فيه، نظراً لهذا الجلب الحاد لفوائضه من أجل الصناعة البؤرة الكلية التي توجه الدولة المداخيل نحوها.

التنظيم الإقتصادي في اليابان له خصائص تجعله فريدا من نوعه :

1- العلاقات القوية بين الصناعيين، المتعاملين و الموزعين ضمن مجموعات تسمى "كيئي–ريتسو".
2- نقابات عمالية قوية، مع وجود عدد قليل من النزاعات، كما تقوم هذه بتنظيم مسيرة سنوية ("شونتو") مع كل ربيع جديد.
3- ضمان حق العمل مدى الحياة لشريحة كبيرة من عمال قطاع الصناعات.

تعتبر الصناعة القطاع المهيمن على الاقتصاد . يعتمد هذا القطاع على صادرات المواد الأولية و الطاقة. القطاع الزراعي يشغل حجماً أصغر في اقتصاد البلاد و يحظى بدعم كبير من الحكومة. نسب المردودية في اليابان هي الأعلى في العالم. يسد اليابان احتياجاته الشخصية من الأرز بنفسه، و يقوم باستيراد الأنواع الأخرى من الحبوب. يعد أسطول الصيد الياباني الأكبر في العالم، و يقوم بحصد 15% من محصول الصيد في العالم.

عرف الاقتصاد الياباني نمواً كبيراً خلال العشريات الثلاث الأخيرة: 10% سنويا خلال الستينات، 5% سنويا خلال السبعينات، 4% سنويا خلال الثمانينات. ثم تناقصت وتيرة النمو خلال التسعينات بسبب الاستثمارات الضخمة خلال العشرية التي سبقتها، و السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة للتخلص من الفائض في الأسواق المالية والعقارية. لم تعرف هذه السياسة النجاح المنشود. وزاد الأمور سوءاً الركود الذي عرفته اقتصاديات كل من الولايات المتحدة ثم بلدان آسيا في نفس الفترة.

نماذج من الأنظمة الاقتصادية

الاقتصاد الصيني

الصين بلد آسيوي كبير جداً تزيد مساحته قليلاً على مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وسكانها يبلغ خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة ، تعتبر نقطة البداية في الصين هي قيام ثورة 1919 الوطنية التي اتخذت منذ بدايتها طابعاً معادياً للاستعمار الياباني والإقطاع المحلي ثم قامت ثورة 1925 – 1927 وثورة 1928 – 1936 وثورة 1937 – 1945 وبعد أن تسنى لجيش التحرير تحقيق النصر على اليابانيين ثم تم في عام 1949 الإعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية بعد الثورة الصينية بزعامة ماوتسي تونغ.

تعد سنة 1840 والتي غزا الغربيون الصين وفي مواجهة الغزو لم يكن أمام الصينيين من خيار سوى توفير وسائل القتال وتجهيز جيوشهم من خلال تطوير قاعدة صناعية لإنتاج الأسلحة وعدم الاعتماد على الخارج في التسليح وكانت قناعتهم وطيدة بتفوق ثقافتهم ونظامهم الاجتماعي **الخاص لأسباب منها :**

1- إن الصين كانت ومنذ آلاف السنين تؤلف عالماً على حدة ولا تتعامل إلا مع أمم أقل قوة تنظر إلى حكامها على أنهم إتباع الامبراطور الصيني وهذا يعني أنها لم تكن تقيم علاقات مع الأمم والشعوب على قدر المساواة.

2- إن الصينيين باستثناء استيرادهم للبوذية من الهند قد أتصلوا على الدوام بشعوب لا تقل عنهم قوة فحسب بل تتخلف عنهم ثقافة وذلك لاعتبارهم الحضارة الصينية هي الحضارة الوحيدة.

3- بسبب أن الكونفوشيوسية هي أيديولوجية تكرس في مبادئها تبعية المرؤوس للرئيس حرفياً فأنها وجدت أن من صالحها الاعتماد على الأيديولوجية الكونفوشيوسية.

بدأت عملية التغيير الثوري في مراحلها الأولى 1927 – 1933 على هضاب الجنوب الصيني ثم في الكهوف الجبلية 1935 – 1943 وكانت الاخلاقيات التقشفية قيادة الثورة تعد نموذجاً للدفاع عن مصالح الجماعة وتعمقت هذه الاخلاقيات في الخمسينات بعد القطيعة مع الاتحاد السوفيتي الذي جعل بناء النظام الاقتصادي الصيني يأخذ منهج مختلف عن الاتحاد

السوفيتي وكانت المهمة الأولى في مرحلة البناء الأولى |(1949 – 1952) هي تحسين أداء القطاع الزراعي وإعادة هيكلته على نحو يخدم غالبية الفلاحين والمزارعين من خلال إعادة توزيع وسائل الانتاج من الأثرياء إلى الفقراء وخاصة الأرض ، وتم إنشاء أنظمة العمل التعاوني المتبادل وبعد ذلك جرى التحول إلى نظام الكوميونات الشعبية ، كما خضعت خلال الفترة 1952 – 1957 الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة والخدمات لنظام العمل التعاوني ، كما وظفت أموال في الصناعات الثقيلة قدرت في عام 1950 – 1957 بـ 21,3 مليار دولار من مجموع 25 مليار هي مجموع استثمارات الصين.

أتصفت الفترة 1953 – 19457 بوضع أول خطة خماسية حيث استهدفت تطوير الصناعة الثقيلة وبدأت حركة القفزة الكبرى إلى الأمام عام 1958 عندما شرعت الين بتوسيع اللا مركزية وإنجاز التحولات الاشتراكية في الريف من أجل تنمية الصناعات الصغيرى ودفع الصناعة الحرفية باتجاه التعاون الاشتراكي والاستفادة من الأيدي العاملة الريفية مع تعزيز الجهود لبناء صناعة حديثة متطورة تكنولوجياً تعتمد التكثيف الرأسمالي ومع انتهاء تنفيذ هذه الخطة دخل حيز التنفيذ حوالي 537 مشروعاً صناعياً ضخماً كلياً أو جزئياً كما أدخل حيز التنفيذ أكثر من الفي مؤسسة صناعية متوسطة وصغيرة.

الإصلاحات الاقتصادية :

في أواخر السبعينات شرعت الصين بإجراء إصلاحات ، اعتمدت الإصلاحات منهجياً ثنائياً تم بموجبه الاحتفاظ بآليات التخصيص القائمة مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالآليات الجديدة التي تم انتهاجها والتي أصبحت تمثل دوراً متزايد الأهمية ، وقد اعتمدت هذا المنهج الثنائي في كافة الميادين تقريباً الزراعة وتحرير الأسعار وأسواق الصرف والانفتاح إزاء الخارج في التجارة والاستثمار.

ويمكن تحديد موجات إصلاح رئيسية :

الموجة الأولى 1978 – 1984 :

وهي موجة الإصلاح الزراعي والريفي في أعقاب الاضطرابات التي أحدثتها سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية ، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الأساسية التي شملت تأجير الأرض للفلاحين في ظل نظام مسؤولية الأسرة ورفع أسعار شراء المحاصيل الرئيسة وإدخال نظام السعر الثنائي ، وقد أدت الإصلاحات إلى حدوث طفرة في الانتاج الزراعي والانتاجي مما أسهم في زيادة الادخارات والاستثمارات وتوفر أعداد كبيرة من العاملين للعمل في الصناعات الريفية الناشئة وخاصة في مشروعات المدن الصغيرة والقرى كما شمل الإصلاح الأخذ بسياسة المناطق الاقتصادية المفتوحة وتشجيع الصادرات واتخذت أيضاً خطوات لإنهاء نظام التخطيط في مؤسسات الدولة الصناعية تدريجياً وتم ربط الحوافز والمكافآت ربطاً وثيقاً بالأداء وإقامة روابط أقوى بين الانتاجية والأجور.

الموجة الثانية 1984 – 1991 :

وكانت موجة لتوسيع نطاق الإصلاحات بعد نجاحها في الريف من أبرز معالمها الآتي:

1- تجربة منح المؤسسات الصناعية التابعة للدولة في المناطق الحضرية وبعد تخليصها من النظام التخطيطي قدراً أكبر من الاستقلالية في قرارات الانتاج والتوظيف في إطار نظام مسؤولية العقد ومد نطاق العمل بنظام الاسعار الصناعي الثنائي.

2- في القطاع المالي تم إلغاء المصرف الموحد وأنشئ مصرف الشعب ليصبح المصرف المركزي للصين.

3- السماح للمؤسسات الاحتفاظ بالقدر الأكبر من الأرباح وتم إدخال نظام ضرائب المؤسسات ليحل محل تحويلات الأرباح إلى الميزانية.

4- البدء بتحرير التجارة ونظام الصرف في ظل اتساع عدد ونطاق المناطق الاقتصادية المفتوحة وتم التخلص تدريجياً من خطة التجارة الخارجية.

هذه الاصلاحات من وجهة نظر صندوق النقد الدولي ساعدت على المحافظة على النمو وخاصة في الانتاج الزراعي وأدت إلى ظهور قطاع ديناميكي غير تابع للدولة.

الموجة الثالثة 1992 :

وهي موجة تعميق الاصلاحات حيث شهد عام 1993 وضع استراتيجية جديدة أقرت في الاجتماع العام الثالث للجنة المركزية ، وقد انطوت هذه الاستراتيجية على أهمية هدف خلق اقتصاد اشتراكي سوقي تقوم فيه قوى السوق بأداء الدور الرئيسي في تخصيص الموارد في ظل استمرارية ملكية الدولة ، وشملت الإصلاحات بموجب الاستراتيجية الجديدة زيادة التوجه نحو السوق من خلال الإصلاح في القطاع المالي والميزانية وأنظمة التجارة والصرف ، إضافة إلى أنه أي الاستراتيجية قدمت إطار للتعجيل بإصلاحات المؤسسات التابعة للدولة بهدف تحويلها إلى شركات حديثة يديرها مديرون مستقلون ، وتماشياً مع هذه الاستراتيجية شهدت بعض القطاعات تقدماً في مجالات عديدة وفي القطاع المالي اتخذت سلسلة من التدابير المهمة منها :

أ- تعزيز الاستقلالية التشغيلية لمصرف الصين الشعبية.

ب- تحويل مصارف الدولة إلى مصارف تجارية.

ج- تشجيع تطوير المؤسسات المالية الجديدة القائمة على السوق.

د- تعميق تجربة الأسواق المالية وتطوير الأدوات الخاصة بالإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية.

هـ- تحسين الإشراف والرقابة على النظام المالي من خلال إنشاء ثلاثة مصارف للسياسات والبدء بعمليات السوق المفتوحة بإنشاء سوق الأوراق المالية في بداية التسعينات وتطوير السوق الناشئة بالمال في ظل أسعار فائدة تحددها السوق.

كما اتخذت إجراءات إصلاحية في المجال الضريبي ومنها :

1- استحداث معدلات ضريبية مستقرة وشفافة.

2- تحسين نظام العلاقات الضريبية بين الإدارات الحكومية من خلال استبدال النظام المعقد لترتيبات المشاركة في الإيرادات القائم على العقود بنظام آخر يعتمد على تحديد التكاليف الضريبية.

3- اعتماد نظام المشاركة في الضرائب بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

أدت الإصلاحات الاقتصادية بمجملها إلى تحويل الاقتصاد الصيني إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي بفعل عمليات إعادة الهيكلة دون أن يعني ذلك أن الصين غادرت نمطها الاشتراكي المعلن عنه رسمياً وتتحدث عنه الأدبيات السياسية الرسمية.

نماذج من النظم الاقتصادية / الاقتصاد الهندي

أن الهند ثاني أكبر دولة في عدد السكان حوالي 720 مليون نسمة عدد سكانها يصل إلى حوالي 15% من عدد سكان العالم ، ومن الناحية الأخرى فأن الناتج القومي الهندي يساوي 1% فقط من الناتج القومي العالمي ، قدر متوسط دخل الفرد الهندي بأقل من 350 دولار عام 1983 ، يأتي 36% من الناتج القومي الهندي من الزراعة ، 20% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية ، يعمل 75% من القوة العاملة في الزراعة ، ينمو عدد السكان بحوالي 2% سنوياً.

كان اقتصاد الهند عام 1947 نموذج للمجتمع التقليدي الذي خضع لتاريخ طويل من السيطرة الاستعمارية ، ففي ظل السيطرة المغولية ظل المجتمع الهندي مطبوعاً بنظام الطوائف الصارم ، وهذا الضرب من النظام المغلق يعين لكل فرد بالوراثة وضعه الاجتماعي ومنزلته وكرامته كما يعين لفترة طويلة وظيفته التي ترتبط بالطائفة التي ينتمي إليها ، ويشكل الفلاحون القرويون والفئات المنبوذة قاعدة الهرم في المجتمع الهندي والتي تميزت بالعمل اليدوي المتدني الأجر والذي كان يحتقر من الطوائف المغلقة.

أما ملكية الأرض فقد تحددت بطريقة سيئة ، فالطبقة الحاكمة نفسها لم تكن نموذجية في التصرف ولم تنهمك في إدارة الانتاج الزراعي ، كما كان يحصل في المجتمعات الاقطاعية ، كانت الضرائب تجبى من مستأجري الأراضي الفعليين حسب العرف السائد من قبل الطبقة الحاكمة وعندما تجري جبايتها فأن ذلك لا يتم تبعاً للاحتياجات العامة للحكومة حسب وإنما يتم من تحقيق مستوى معيشي أعلى للطبقة العليا في المجتمع ، كما أن الطبقات الغنية لم تكن تعمل على تنشيط الاستثمارات الانتاجية بل تستخدم ادخاراتها لشراء المعادن النفيسة ، مع قدر ضئيل من الاستثمارات العامة كما في مشروعات الإرواء.

أما التجارة الخارجية فكانت من الناحية المبدئية تحت تصرف الأجانب الذين كانوا يزاولون تجارة التوابل إضافة إلى الصناعات الحرفية المتصلة بالذهب والفضة ، وكان النظام التربوي محدداً ويحتفظ بطابعه الديني ، وكان تعليم النساء محرماً.

فالتقدم الاقتصادي في ظل الحكم المنغولي كان محدوداً ولم يزداد عدد السكان في القرن السادس عشر كان متوسط دخل الفرد مناظراً لما كان عليه في أوربا بحيث أن زائري الهند من الأوربيين كانوا يشعرون أن متوسط المعيشة في الهند أعلى مما هو في بلدانهم ولكن بمرور الوقت وفي ظل السيطرة البريطانية أخذ متوسط حصة الفرد في الدخل يصبح أكثر بطئاً نسبياً مما هو عليه في أوربا.

أن الاقتصاد الهندي في ظل السيطرة البريطانية لم يختلف كثيراً لأن الانكليز لم يكن دافعهم العمل على تنمية وتطوير الاقتصاد الهندي بل لجعل الهند سوقاً مضمونة للمنتجات الانكليزية ، **وخلاصة القوة أن ملامح الاقتصاد الهندي في ظل السيطرة البريطانية هي :**

1- خلق فئة الموظفين البيروقراطيين المحترفين.

2- الغاء نظام التعليم الديني ليحل عنه نظام التعليم المدني.

3- تخفيف العبء الضريبي عن المزارعين.

4- إعطاء بعض حقوق الملكية الزراعية إلى الفئات المسيطرة الجديدة.

وهذه السياسة البريطانية في الهند هي سياسة هيمنة واستغلال.

- **الاقتصاد الهندي الحديث :**

بعد عام الاستقلال 1947 كان لحزب المؤتمر الهندي وقيادته ممثلة(بالمهاتما غاندي) و (جواهر لال نهرو) دوراً حاسماً في الطريقة التي بنى في ضوئها الاقتصاد الهندي ، لقد اختير للهند أن تكون دولة ذات اقتصاد اشتراكي ، وكان غاندي ونهرو متفقان من حيث المبدأ حول هذا المبدأ غير أن آراءهما تباينت حول أولوية السياسة الاشتراكية المفترض تطبيقها ، فقد فضل نهرو اعتماد المشتركة التقليدية في القرية كمثال لطريقة التنظيم الاقتصادي وقلل من أهمية التصنيع ودافع الأرباح ، في حين انحاز نهرو إلى التصنيع كخيار له الأولوية.

كانت جهود قيادة حزب المؤتمر الهندي الذي حقق استقلال الهند تنصب حول توطيد المضامين الاشتراكية من خلال إعادة توزيع الدخل ، فأن التوجه المركزي كان يتمثل في تعزيز

موقع ملكية الدولة في القطاع الصناعي ، إذ سيطر شعور وقتذاك يتبلور حول إمكانية الوصول إلى الاشتراكية من خلال سيطرة الدولة على الصناعة وبما يخدم قضية التغيير الشامل.

ووجدت استراتيجية التصنيع الثقيل تعبيرها الواضح في الملكية العامة للصناعات الثقيلة والصيرفة وصناعة الحديد والمكائن والصناعات الثقيلة.

وفي عام 1970 اتجهت الدولة إلى توسيع القطاع الحكومي من خلال تأميم المصارف الكبيرة وصناعة النحاس والبيع بالجملة وتجارة الجوت وعدد من مناجم الفحم ومعامل النسيج ، وعلى الرغم من عمليات التأميم فأن الدور الحكومي ظل محدوداً في القطاع الصناعي وشكلت المشروعات الخاصة أكثر من 90% من الناتج.

كما اعتمدت الدولة تجربة التخطيط الاقتصادي لتحقيق أهداف عديدة منها رفع معدل النمو الاقتصادي والاستثمار وتقليص عدم المساواة في توزيع الدخل ، كما تدخلت الدولة في تنظيم عملية التبادل الخارجي والاستيرادات وخاصة المعدات الرأسمالية والمواد الخام التي لا تتوافر في داخل البلد وطبقت قيود صارة من أجل حماية الصناعة الوطنية.

- **المشكلات الاقتصادية ومحاولات الإصلاح :**

حتى أواسط السبعينات حققت الهند نمواً اقتصادياً جيداً نجد ملامحه في الآتي :

1- إن الهند تمكنت من إجراء تحولات مهمة في الزراعة وتحديث عمليات الانتاج فيها وإدخال المكننة على نطاق واسع وضيقت فجوة الفقر في الريف إلى حد مقبول وأن كانت مظاهر الفقر واسعة وعدم وجود الأمن الاقتصادي بالمستوى المطلوب وهو ما يمكن تصوره إلا في ظل بيئات اجتماعية متجانسة إلى حد ما وهذا ما تفتقده الهند.

2- بناء قوي للعلوم والتكنولوجيا والتعليم واستخدام مخرجاتها لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إنشاء المراكز المتخصصة في هذه الميادين والاستفادة من جهودها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع الهندي.

3- التطور المهم الذي شهده قطاع الطاقة الذرية الذي بدأ ببناء أول محطة نووية بأربعمائة ميجا وات ثم تلاه تسريع الخطى في اتجاه استخدامها في الصناعة والفروع الاقتصادية الأخرى.

4- إقامة هياكل ارتكازية تخدم الدولة المترامية الأطراف يأتي في مقدمتها بناء شبكة سكة الحديد الذي أعتبر انجازاً فنياً وصناعياً متقدماً في خدماته المقدمة.

5- تطور ملموس في علوم المواصلات البعيدة وخدمات الأرصاد الجوي وفي البحوث الفضائية وفي ميادين أخرى.

6- على جبهة محاربة الفقر في الريف تشير البيانات إلى أن النسبة المئوية لسكان الهند الذين كانوا يعيشون تحت المستوى الأدنى للمعيشة في الريف خلال 1956 – 1957 كانت حوالي مليون 172 مليون نسمة أي ما يعادل 52% من سكان الهند انخفض هذا العدد من سنة لأخرى حتى وصل خلال الفترة 1967 – 1968 حوالي (154) مليون نسمة أي ما يعادل 74% من السكان.

رغم ذلك واجه الاقتصاد الهندي خلال مسيرة تطوره التاريخية صعوبات انعكست على طبيعة السياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية المتخذة بصددها وأدت إلى تصنيف الهند ضمن قائمة البلدان النامية.

فبالرغم من التدخل الحكومي المبكر في الاقتصاد والثقل النوعي الذي أحتله في ميدان التصنيع فضلاً عن السيطرة الحكومية في المجال المالي ، فأنها ظلت دولة ذات اقتصاد رأسمالي بفعل انتشار الملكية الخاصة في كل مكان من الاقتصاد ، كما أن الزراعة باعتبارها قطاعاً قائداً كانت تمثل بؤرة الملكية الخاصة ولم تؤد التدابير التي اتخذتها الدولة إلى إحداث تغييرات جوهرية في توزيع الدخل ، وعام 1975 تراجع الانتاج الزراعي والناتج القومي معدلات النمو تسارعت عام 1980 بفعل حجم الاستثمارات وتعبئة الادخارات المحلية.

1985 أولت الحكومة عناية واهتماماً بعملية التطوير الإداري وتعزيز النمو في القطاع الخاص ، فأصدرت من أجل ذلك عدداً من التدابير التي استهدفت التخفيف من الرقابة الحكومية على الاقتصاد واشتملت على :

1- إعادة النظر جذرياً وبصورة شاملة في أنظمة الضرائب على الأفراد والمؤسسات وتخفيض نطاق ومعدلات الضرائب.

2- تيسير إجراءات التراخيص الصناعية بما يتيح حرية أكبر في الاستثمار والتوسع.

3- إجراء بعض التعديلات على القوانين الصارمة التي تحارب الاحتكار ، بما يسمح بتطوير شركات أكبر حجماً وأكثر نشاطاً.

4- توسيع مجال حرية الاستيراد على وجه الخصوص فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية.

5- العمل على تيسير دخول القطاع الخاص إلى اسواق رأس المال والاستثمار في القطاع الصناعي وفي التكنولوجيات المتطورة.

عام 1991 بدأت الحكومة استجابة لأزمة ميزان المدفوعات موجة جديدة من الإصلاحات تضمنت إجراءات عديدة منها :

* خفض قيمة العملة وجعلها قابلة للتحويل.

* تقليص خفض القيود الكمية على الواردات.

* خفض الرسوم على استيراد السلع الانتاجية.

* تقديم عدد من الإعانات ومن بينها الإعانات المقدمة للأسمدة.

* تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي.

* ألغاء تراخيص الإنتاج فيما يتعلق بمعظم الصناعات.

* خفض القيود على إعادة الأرباح وعوائد الملكية إلى بلدان الشركان الأجنبية فيها.

* الإعفاء الجزئي من الضرائب على الأرباح من مبيعات التصدير.

* السماح بالبيع الجزئي للأسهم في مؤسسات عامة مختارة.

* تخفيض القيود على الشركات الأجنبية التجارية.

* تنقيح نظام ضريبة الدخل الفردي.

* بدأت الحكومة عملية خصخصة عام 1991 عندما باعت حصصها في 31 مؤسسة حكومية ذات ملكية متبادلة عام 1992 تم بيع أسهم الشركات من خلال مزادات علنية وقد شملت عملية التحول نحو القطاع الخاص ليس فقط المشروعات الخاسرة بل بيع بعض الشركات الأكثر ربحية، على العموم رغم الإجراءات الإصلاحية للاقتصاد الهندي فقد بقي اقتصاد الهند متخلفاً.